محمد يوسف المقريف

مأساة ليبيا
ومسؤولية القذافي

مركز الدراسات الليبية - أكسفورد


مركز الدراسات الليبية
Centre for Libyan Studies
Libya


نسخة إلكترونية



مأساة ليبيا

ومسؤولية القذافي



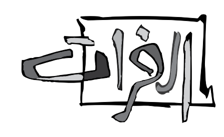
مركز الدراسات الليبية
أكسفورد ـ بريطانيا

الطبعة الأولى
٢٠١٠

رقم الإيداع الدولي:
٩٧٨-١-٩٠٧١٨٧-١٤-٨

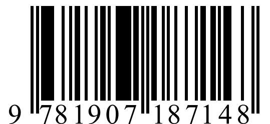
A full CIP record of this book is available from the British Library

First published in Great Britain 2009 by the
Centre for Libyan Studies
Suite 220
266 Banbury Road
Summertown
Oxford OX2 7DL



توزيع
الفرات للنشر والتوزيع
بيروت – الحمراء – بناية رسامني
ص.ب: ١١٣/٦٤٣٥
بيروت – لبنان
هاتف: ٩٦١ ١ ٧٥٠ ٠٥٤
فاكس: ٩٦١ ١ ٧٥٠ ٠٥٣

ISBN 978-1-907187-14-8



ISBN 978–1–907187–14–8

محمد يوسف المقريف



مأساة ليبيا

ومسؤولية القذافي



مركز الدراسات الليبية، أكسفورد



شكروعرفان

لابد أن أنوه بالجهد الذي بذله الأخ يوســف بشير المجريسي في مراجعة الكتاب مراجعة نهائية، ولمركز الدراسات الليبية وجهازها والمشــرفين على إخراج الكتاب وطبعه فضل الصبر والدقة والأناة في وضع اللمسات الفنية الأخيرة وإعطاء الكتاب صورته الحالية.

وأظل في النهاية صاحب المسؤولية الكاملة عما يكون قد ورد به سهواً من أخطاء.

والله من وراء القصد وهو المستعان سبحانه.



مأساة ليبيا
ومسؤولية القذافي

" لا يكفي أن يقال إنّ ليبيا تعيش اليوم، ومنذ استيلاء انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ على مقدراتها، واقعاً مأساوياً كارثياً ازداد مع السنوات سوءاً وتفاقماً، ولكن ينبغي أن يتمّ التأكيد في الوقت نفسه على أنّ هذا الواقع هو من صنع العقيد القذافي، وهو نتاج توجّهاته وسياساته وممارساته، وأنّه هو المسؤول الأول والرئيسي عنه " .

هذه الصفحات، لمن؟!

" **المعنيّون** " بالقضية أو بالحالة الليبيّة كثيرون: عرب وأفارقة ومسلمون؛ وأوروبيون وأمريكان؛ فضلاً عن الليبيّين الذين يفترض أنّهم أصحاب القضية الأصليون. كما أنّ هناك " زوايا نظر " كثيرة يمكن أن يُنظر منها إلى هذه القضية، هناك " الزاوية الإقليمية " بأبعادها القومية والإفريقية والإسلامية، وهناك " **الزاوية الدولية** "

بصراعاتها المتعدّدة وأبرزها الصراعات الأوروبية الأمريكية، وهناك قبل ذلك كلّه "**زاوية النظر الليبيّة**" الوطنية الخاصّة.

وأريد أن أنبّه منذ البداية إلى أنّني أكتب هذه الصفحات لنا نحن الليبيّين قبل غيرنا، كما أحاول من خلالها أن أنظر إلى "**الحالة الليبيّة**" من وجهة وزاوية نظر ليبيّة وطنية صرف، أملاً في أن أحافظ للقضية على وضوحها ونصاعتها، ورغبة في أن أنأى بها عن تعقيدات السياسة العربية والدولية وألاعيبها وأحابيلها، وسعياً لأن أبتعد بالقارئ عن تحليلات كثير من المحلّلين غير الليبيّين الذين تناولوا هذه القضية بأقلامهم وألسنتهم، سواء منهم من كان موضوعياً أو كان ذا هوى ومصلحة وغرض.

كما أودّ أن أنبّه القارئ إلى أنّني سوف أتجنّب استخدام أرقام أو تواريخ أو استشهادات عديدة تحاشياً للإثقال عليه بحقائق ووقائع وبيانات يمكن الرجوع إليها في مصادرها وباتت معروفة تمام المعرفة، وسأكتفي بحقائق بسيطة أحسب أنّها ليست جديدة على أحد، كما سأحتكم إلى منطق أحسب أنّه غاية في البداهة، وأنّه موضع إجماع وقبول.

هناك **مقولة بدهية معروفة،** هي موضع اتفاق، ليس بين الليبيّين جميعهم فحسب، ولكن بين البشر جميعاً. هذه المقولة

مفادها أنّ **لكلّ فعل فاعلاً**، وأنّ وراء كلّ **جريمة مقترفاً أو مرتكباً لهـا**، وأنّ لكلّ **جريمـة عقوبة وقصاصاً**. وسـوف أتّخذ من هذه المقولة محوراً وأساساً لمادة هذه الصفحات.

فما هي الجريمة التي أعنيها؟ ومن هو مقترف هذه الجريمة؟ أو من هو المسـؤول عنهـا؟ وما هو الموقف مـن هذا الجاني/المسؤول؟ أو ما هو جزاؤه وما نوع القصاص الذي ينبغي أن يلحق به؟ ذلك ما سأحاول تناوله ومناقشته في هذه الصفحات.

حقائق ثابتة

أحسـب أنّه مـن الواجب (فـي البداية) وقبل الإجابـة عن هذه التساؤلات، تثبيت **جملة من الحقائق** حول:

- واقع الشعب الليبي في ظلّ العهد الملكي.
- تطلّعات وأماني الشعب في أواخر العهد الملكي.
- الوعود التي أطلقها انقلابيو سبتمبر.

واقع الشعب الليبي في ظلّ العهد الملكي

امتدّت حقبة العهد الملكي نحو ثمانية عشر عاماً (منذ الحصول على الاسـتقلال في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ حتى وقوع الانقلاب العسكري في ١ سـبتمبر ١٩٦٩). ويمكن تلخيص واقع الشـعب الليبي في

ظلّ العهد الملكي في جملة الحقائق الأساسية التالية:

أولاً: لقد حصلت ليبيا على استقلالها في **٢٤ ديسمبر ١٩٥١** بموجب قرارٍ من الأمم المتحدة والتي أجمعت تقارير خبرائها على وصف ليبيا يومئذٍ بأنّها "**من أكثر بلدان العالم تخلّفاً وفقراً**"، غير أنّ ذلك الفقر والتخلّف لم يكن بالطبع من صنع حكومات الاستقلال، بل كان ميراث وتركة سنوات الاستعمار الإيطالي الفاشستي.

ثانياً: ظلّت ليبيا تتمتّع **بموقع جغرافيٍّ واستراتيجيّ ممتاز**، فهي تطلّ على البحر الأبيض المتوسّط بساحل يمتدّ قرابة (٢٠٠٠) كيلومتراً يجعلها قريبةً من أوروبا وأسواقها، كما يجعلها هذا الموقع همزة وصلٍ بين مغرب العالم العربي ومشرقه، وبوابةً هامّةً لأفريقيا.

ثالثاً: بلغ عدد سكان ليبيا عند حصولها على الاستقلال نحو **مليون** نسمة، كما بلغ هذا العدد عند قيام انقلاب سبتمبر نحو **مليونيْ** نسمة. وتميّزت **التركيبة العرقية والقبلية والدينية** للشعب الليبي بالسهولة والبساطة، فتميل إلى التجانس والوحدة، وتبتعد عن التعقيد والتطرّف والانغلاق، وتخلو من التناقض والصراع بكافة أنواعه

وأسبابه. فالشعب الليبي، على سبيل المثال، مسلم وسُنّي مائة بالمائة.

رابعاً: اعتمدت حكومات العهد الملكي المتعاقبة في تمويل موازنتها العامّة ومشروعاتها الإنمائية على ما كانت تتلقَّاه من مساعدات مالية في ظلّ الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت قد أبرمتها مع كلٍّ من حكومات بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، والمساعدات الفنية والمالية المحدودة التي تلقّتها من بعض وكالات هيئة الأمم المتحدة وبعض الدول، كفرنسا وإيطاليا ومصر والعراق والباكستان وتركيا.

خامساً: بدأت ليبيا تتجاوز سنوات الفقر بعد اكتشاف **النفط** والشروع في تصديره مع بداية الستينيات (١٩٦١)، وعند قيام انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ لم يكن إجمالي ما حصلت عليه ليبيا الملكية من **عائداتها النفطية** قد تجاوز (٩٦٠) تسعمائة وستين مليون جنيه ليبي (أي ما يوازي ثلاثة مليارات دولار أمريكي).

سادساً: آلت كافة عائدات ليبيا من النفط وغيره خلال سنوات العهد الملكي إلى **الخزانة العامّة للدولة**، وكان التصرّف فيها

يتمّ بموجب قوانين مجازة من قبل السلطة التشريعية بالبلاد (مجلسيْ البرلمان والشيوخ، والمجالس التشريعية)، ودون أيّة استثناءات. وقد عرفت ليبيا **أوّل خطّة خمسية للتنمية** بمجرّد ظهور عائدات النفط، وهي التي عُرفت بالخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٦٣-١٩٦٨، وقد سجّلت تلك الخطّة، والخطّة الخمسية الثانية التي بدأت مع إبريل ١٩٦٩، مؤشرات إنجازٍ طيّبة في مجالات الإسكان والمواصلات والتعليم والصحة وبناء بعض المشروعات الزراعية والصناعية.

سابعاً: على الرغم من شحّ موارد الدولة في مطلع سنوات الاستقلال، لم تتردّد الحكومات المتعاقبة في الإنفاق على **التعليم** بكافة مستوياته، فأقامت الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس، كما أرسلت البعثات الخارجية، إلى كلٍّ من الدول العربية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وشهد التعليم نهضةً قلَّ نظيرها على امتداد العالم العربي كلّه، وقد كان التعليم مجانياً ومتاحاً لكلّ أبناء وبنات ليبيا، بل وضعت له الدولة الحوافز المادية والمعنوية. كما شهدت حقبة العهد الملكي اهتماماً خاصاً **بالقطاع الصحي والخدمات الصحية**.

ثامناً: شـــهدت **العملية الإدارية** والتشـــريعية نشاطاً متميّزاً، وإنَّ من يقارن إنجازات الحكم في ليبيا قبل انقلاب ســـبتمبر بالجهـــود المبذولة في هذا المجال على كافة الســـاحات العربيـــة والإفريقية والآســـيوية يجد للحركة التشـــريعية والإداريـــة في "ليبيا الملكية" ســـبقاً متميّزاً، ودون أدنى شـــك، فقد كانت الدولة الليبيّة في ظـــلّ العهد الملكي متكاملة البنيان الإداري والتشريعي.

تاسعاً: شهدت **الحركـة الثقافيـة والفكرية** وحركة التأليف والنشر نشاطاً واتساعاً هائلين على مدى السنوات التي سبقت قيام انقلاب سبتمبر، ويكفي مؤشّراً في هذا الصدد استعراض عدد الصحف والمجلات الليبيـــة التي كانت تصدر عند قيام انقلاب ســـبتمبر، وعدد الكتب التـــي جرى تأليفها ونشرها واستيرادها خلال تلك الحقبة.

عاشراً: كفل **الدستور الليبي**، الذي أقرّته الجمعية الوطنية التأسيسية في ٧ من أكتوبر ١٩٥١، **اســتقلال الســلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية**، كما كفل سيادة القانون، وأحيطت حياة وحقوق وحرّية المواطن الليبي في ظلّ ذلك الدستور **بضمانـات قانونيـة وقضائية** منعت عنه العســف والجور

والتسلّط من قبل غيره من المواطنين أو من قبل الدولة. وعلى الرغم من وقوع بعض التجاوزات في حقّ بعض المواطنين، فقد كانت تلك الحالات "**فردية**" و"**استثناء**" من النهج العام للدولة، كما لم تعْدُ أن تكون تعبيراً عن حالة من التجاوز من قبل أحد الموظفين العموميين للسلطة التي في يده، ولم تكن تعبيراً عن توجّه عام للحاكم والحكومة لممارسة الاستبداد والتسلّط والإرهاب والقهر. وقد كان من حقّ المواطن التظلّم ومقاضاة من تجاوز السلطة أو القانون في حقّه، بل مقاضاة الحكومة نفسها.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّه:

- لم يجرِ – طوال حقبة العهد الملكي– تشكيل أيّة محكمةٍ استثنائية مدنية أو عسكرية.
- لم يجرِ – على امتداد تلك الحقبة – اعتقال مواطنٍ واحدٍ واحتجازه عن غير طريق النيابة العامّة، ولم يكن هناك تعدّد للجهات القضائية، عادية واستثنائية، سياسية وغير سياسية.
- لم يثبت قيام سلطات العهد الملكي بتعذيب أيّ معتقل أو سجين.

- على الرغم من إلقاء سلطات العهد الملكي القبض على عددٍ من المواطنين (المدنيين والعسكريين) بتهمة الإعداد لقلب نظام الحكم، فقد تمّ اعتقالهم جميعاً في إطار القانون، ولم يتعرضوا للتعذيب أو لأيّة معاملة مهينة، كما جرت محاكمتهم جميعاً أمام محاكم عادية أصدرت بحقّهم أحكاماً بالسجن لبضع سنوات أفرج عنهم جميعاً قبل انقضاء مدّتها، وجرى تشكيل لجان لتسوية أوضاعهم الدراسية والوظيفية فور إطلاق سراحهم.
- لم يحدث – على امتداد سنوات العهد الملكي الثماني عشرة – أن قامت السلطات بقتل أيّ مواطن ليبي عن عمدٍ وترصّد، سواء بالاغتيال والتصفية أو تحت التعذيب. وتؤكّد التقارير أنّ حوادث القتل التي وقعت خلال حقبة العهد الملكي (انتخابات عام ١٩٥٢ وأحداث الطلبة في يناير ١٩٦٤) تمّت بطريق الخطأ ودون تعمّد، ولم تكن سياسة أو نهجاً ثابتاً للعهد.
- لم تعرف هذه الحقبة أية حالة من حالات الاختفاء القسري لمواطن من مواطنيها.

حادي عشر: حافظ العهد الملكي على "**الحياة البرلمانية**" وفقاً لما نصّ عليه الدستور، ولم يعرّضها للتعطيل، وحرص على إجراء الانتخابات التشريعية العامة في مواعيدها، فعرفت حقبة العهد الملكي انتخابات عامة خلال السنوات ١٩٥٢، ١٩٥٦، ١٩٦٠، ١٩٦٤ (وقد أعيد إجراء الانتخابات الأخيرة في عام ١٩٦٥ بعد أن ثبت وقوع تزوير واسع في نتائجها). وقد جرى فض **آخر دورة عادية لمجلس الأمّة الليبي** في الثالث من مايو عام ١٩٦٩ حيث كان مقرّراً أن تعقد الانتخابات التالية في ربيع عام ١٩٧٠ على أبعد تقدير. ورغم ما شاب "الحياة البرلمانية" من سلبيات فتظلّ مفخرة للعهد الملكي وشاهداً على هامش الحرّية التي كان يتمتّع بها الشعب الليبي.

ثاني عشر: رغم أن النظام الملكي لم يسمح بتأسيس **الأحزاب السياسية** فإنه سمح بتأسيس **الجمعيات الفكرية والأدبية والنوادي الثقافية والرياضية**، كما سمح بتكوين **النقابات والاتحادات العمالية والمهنية**، وتنظيم المظاهرات والاحتجاجات للمطالبة بحقوقها

المهنية، كما سمح النظام للجماهير الشعبية (بمختلف فئاتها العمالية والطلابية والنسائية، وغيرها) بالتعبير عن مطالبها الخاصة، وعن مشاعرها ومواقفها إزاء كثير من القضايا العامة الوطنية والقومية.

سلبيات وإخفاقات

وبالطبع فإنّ هذه الحقائق التي أوردناها لا تنفي وجود عدد من السلبيات والإخفاقات والممارسات الخاطئة التي وقعت في ظلّ العهد الملكي، وعلى الأخصّ فيما يتعلّق بالتلاعب بالمال العام من قبل بعض المسؤولين، وضيق هامش الحريات والحقوق السياسية العامة. غير أنّه لا بدّ من التأكيد على الآتي:

- أن **الفساد المالي** الذي عرفه العهد الملكي **لم يكن يشكل إهداراً متعمّداً أو تبديداً مبرمجاً لثروات البلاد وخيراتها.**
- أن **الفساد السياسي** الذي عرفه ذلك العهد لم يكن يشكل طغياناً واستبداداً سياسياً مقصوداً ومستهدفاً.
- أن هذه السلبيات جميعها كانت **استثناءً** من الحالة الإيجابية العامة التي كان عليها أداء النظام وسيرته.

- أن أداء النظـــام الملكي فـــي ليبيا في جملته كان **الأفضل بالمقارنة مع أداء معظم الدول العربية في تلك الحقبة**.

علاقات النظام الخارجية

ولا يكتمل وصف واقع الشـــعب الليبي في ظلّ العهد الملكي دون الإشـــارة إلى **مواقف وعلاقات ذلك العهد عربياً وأفريقياً ودولياً**، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

أولاً: لقد ظلّت ليبيا منذ اســتقلالها وإلى قيام انقلاب ســبتمبر ١٩٦٩ تتمتَّع **بعلاقاتٍ أخويـةٍ ممتازة مع كافـة جيرانها وأشـقائها**، فـــي الغرب مع تونـــس والجزائر والمغرب، وفي الجنوب مع النيجر وتشـــاد والسودان، وفي الشرق مع مصر، وفي الشـــمال مع مالطا. ولم يســـجّل العالم على ليبيا طوال تلك السنوات أيّة مشاكل أو نزاعات بينها وبين هـــؤلاء الجيران، ولم يكن هـــمّ الجميع – ونعني بهم الليبيين وجيرانهم – ســـوى التســـابق من أجل زيادة هذه العلاقات، التي صاغتهـــا الجغرافيا وصنعها التاريخ والدين وصلات الرحم والقربى والنَّسب والانتماء العربي والإفريقـــي والإســـلامي الواحد، قوّةً ورســـوخاً وعمقاً ومصداقية.

ثانيـــاً: وعلى **الرغم من وجـود القواعد الأمريكيـة والبريطانية** فوق الأراضـــي الليبية خلال الفترة التي ســـبقت انقلاب ســـبتمبر ١٩٦٩، فإن ذلك لم يحل دون الشـــعب الليبي والحكومات الليبية التي سبقت قيام الانقلاب، ومشاركة الأمَّـــة العربية في معاركها، ومـــن التعبير عن انتماء ليبيا العربي، ومن النهوض بأعبائها القومية بشكل طيّب يدعو للفخر.

فطوال هذه الســـنوات، وقف الشعب الليبي وحكومته مع "**الثـورة الجزائريـة**" إلى أن حققـــت انتصارها وحصلت الجزائر على اســـتقلالها، وشهدت هذه السنوات البدايات في **دعم الشـعب الليبـي للثـورة الفلسـطينية**، وانطلقت الرصاصات الأولى لـ "**حركة فتح**" بتمويلٍ من الشـــعب الليبي، وجرى خلال هذه الســـنوات منع كل من بريطانيا وأمريكا من استعمال قواعدهما ضدّ الشقيقة الكبرى مصر باعتراف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر نفسه، وخلال هذه السنوات نفسها (على وجه التحديد في أغسطس عام ١٩٦٧) وفي مؤتمر القمّة العربي الذي انعقد في الخرطوم بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، تعهّدت ليبيا بالمشاركة في **تقديم**

الدعـم المالـي لـدول المواجهة العربيـة من أجل الإعداد العسكري والصمود الاقتصادي. وقد بلغ ما تعهّدت به ليبيا يومذاك (٣٠) ثلاثين مليون جنيه، في الوقت الذي لم يكن قد مضى فيه على الشروع في تصدير وتسويق النفط الليبي سوى بضع ســنوات. كما قدمت ليبيا الملكية - حكومة وشــعباً - المزيد من المساهمات والتبرعات المالية لدول المواجهة العربية فضلاً عن حركة "**فتح**".

وطـوال هذه الســنوات كان حجم التعــاون الاقتصادي والتعليمــي والثقافي بين ليبيا وبقية الــدول العربية على درجةٍ طيّبة وفقاً لمعايير وظروف تلك السنوات.

ثالثاً: كذلــك كانت علاقات ليبيا مع بقية **الـدول الإفريقية** ومع منظمة الــدول الإفريقية على درجةٍ عاليــة من الاحترام والجدّية والفاعلية. وكذلك كان الشــأن بالنسبة لعلاقات ليبيــا مع بقية دول **العالم الإســلامي** وقضاياه، ومع بقية دول العالم.

حقائق إضافية

ولاســتكمال الصورة بشأن ما كانت عليه الأوضاع في ليبيا في ظلّ العهد الملكــي، وقبل وقوع انقلاب ســبتمبر، لا بدّ من **تثبيت**

الحقائق الإضافية التالية:

(أ) : أن ليبيا، عند قيام انقلاب سبتمبر، لم تكن تعاني أو تواجه خطراً أو تهديداً خارجياً على أمنها أو سيادتها أو وحدة وسلامة أراضيها، لا من الشرق ولا من الغرب، ولا من الشمال ولا من الجنوب، بل كانت تتمتَّع بعلاقاتٍ أخويةٍ ممتازة مع كافة جيرانها، ومع بقية أشقائها ومع الأسرة الدولية قاطبةً.

(ب): أن ليبيا وهي تفاخر بتاريخها كلّه، وبخاصّة ما سطّره الأجداد المغاوير في مقاومة الغزو الإيطالي الغاشم بكلّ بسالة، لم يسجّل التاريخ المعاصر على شعبها – وقبل وقوع انقلاب سبتمبر – أيّة **اتجاهاتٍ عدوانية** نحو جيرانه أو أيّة توجهاتٍ شوفينية للهيمنة والتسلّط على أشقّائه، ولم يسجَّل عن الشعب الليبي – حتى في مجال الأحلام أو على مستوى الأماني والتصريحات – **أيّة** تطلّعاتٍ توسّعية أو ادّعاءاتٍ بالريادة **والقيادة**، سواء على صعيد المغرب العربي، أو القارّة الإفريقية، أو الأمّة العربية، أو العالم الثالث بل العالم كلّه، وكانت علاقاته كافة منطلقة من قيمه وتراثه الحضاري، وفي حدود حجمه وعدد

سكانه وقدراته وإمكاناته الفعلية والحقيقية.

(ج): أن ليبيا عند قيام انقلاب سبتمبر **لم تكن تعاني من أزماتٍ اقتصادية أو صراعٍ اجتماعي أو سياسي طاحن**، كما لم تكن بنية المجتمع الليبي والاقتصاد الليبي يومذاك تعاني من أيّة أزماتٍ حادّة أو مشاكل مزمنة مستفحلة، والمشاكل التي كان يواجهها الاقتصاد كانت كلها من النوع البسيط القابل للحلّ. ولعلّ أهمّ محدّد كان يواجه هذا الاقتصاد، وهو **نقص الأيدي العاملة المدرّبة**، كان من السهولة مواجهته والتغلّب عليه من خلال استخدام الميكنة المتطوّرة، ومن خلال الاستفادة من اليد العاملة الشقيقة المتوافرة على حدود ليبيا الشرقية والغربية في كل من مصر وتونس على وجه الخصوص.

(د): إن المراقبين جميعهم، فضلاً عن كافة الفئات المثقفة والواعية من أبناء الشعب الليبي، كانوا يدركون أن العقود القادمة، بدءاً من السبعينيات من القرن الماضي، ستكون **أخطر الحقب وأكثرها حسماً في تاريخ ليبيا المعاصر**، لأن هذه العقود هي الحقبة الوحيدة، منذ حصول ليبيا على استقلالها عام ١٩٥١، التي تهيّأت لها خلالها

الإمكانات المادية والمالية الهائلة متزامنة مع وجود الكوادر والخبرات الفنية والإدارية الوطنية. كما أنّ هذه الفئات من أبناء الشعب الليبي كانت تدرك أنّ هذه العقود ستكون أخطر وأثمن مراحل تاريخ ليبيا المعاصر، وليس ينتظر من هذه السنوات إلا أن تكون سنوات "**الإنجاز والبناء والإبداع**" التي لا تتكرّر، أو أن تكون سنوات "**الفرص المضيَّعة**" التي لا تُعوَّض.

أماني الشعب الليبي وتطلّعاته

عرضنا فيما سبق لأهمّ الحقائق المتعلّقة بواقع الشعب الليبي في ظلّ العهد الملكي الذي امتدّ قرابة ثمانية عشر عاماً. وسنواصل تناول عدد من الحقائق الثابتة الأخرى، وذلك **كمدخل ضروري** لموضوع هذه الصفحات.

تطلّعات وأماني الشعب الليبي في أواخر العهد الملكي

لا يعنينا في هذا المقام أن نناقش ما إذا كان الشعب الليبي راغباً في تغيير النظام الملكي أم لم يكن، وما إذا كان الشعب الليبي بكل فئاته المدنية والعسكرية يملك مقوّمات إحداث التغيير أم لا؟ ولكن ما يهمّنا في هذا المقام أن نؤكّد أنّ **أماني وتطلّعات الشعب الليبي** خلال تلك الحقبة من تاريخه كانت تتمثّل في الآتي:

- تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، ومن الحرّية والمشاركة السياسية في ظلّ الدستور والضمانات القانونية، وتحقيق النزاهة في الانتخابات التشريعية العامة.
- تحقيق المزيد من الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي.
- استعجال توظيف العائدات النفطية في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يعود على الليبيّين جميعاً بالمزيد من الرخاء والرفاهية والتقدّم ومن توفير الخدمات التعليمية والصحية، ومن رفع مستوى المعيشة للجميع، وبما يحقّق لليبيا مصادر دخل بديلة تستطيع الاعتماد عليها عندما تنضب الموارد النفطية.
- وضع حدّ لصور التبذير والإسراف والتلاعب بالمال العام ومحاربة الفساد المالي والتسيّب الإداري.
- تحقيق المزيد من التحرّر من التبعية السياسية والاقتصادية، وتحقيق المزيد من العلاقات الطيبة مع الجيران والأشقاء، والمزيد من المساهمة الفعّالة من أجل خدمة القضايا المصيرية العادلة للأمّة العربية والإسلامية، وللقارة الإفريقية، وتحقيق المزيد من التعاون والعلاقات البنّاءة مع بقية أعضاء الأسرة الدولية.

تِلكم كانت تطلّعات الشعب الليبي وأمانيه خلال تلك الفترة من تاريخه، وفقاً لما تدلّ عليه كافة الوثائق والمذكرات والمطالبات والمناشدات التي صدرت عن مختلف القوى والهيئات والشخصيات والزعامات الوطنية يومذاك.

الوعود التي أطلقها انقلابيو سبتمبر

من المهمّ أيضاً أن نثبّت الحقائق التالية بشأن **الوعود** المبكّرة التي أطلقها انقلابيو سبتمبر خلال الأيام والأشهر الأولى لاستيلائهم على الحكم في البلاد، وهي الوعود التي جعلت فئات كثيرة من الشعب الليبي ترحّب بهم وتمنح بعض "**الشرعية**" لحركتهم الانقلابية.

ويمكن تلخيص هذه الوعود من خلال مطالعة ما ورد في "**البيان الأول**" للانقلابيين في الآتي:

- "الإطاحة بالنظام الرجعي المتخلّف والمتعفّن" وبـ"عهد الرجعية والرشوة والوساطة والمحسوبية والخيانة والغدر".
- السير بليبيا في طريق "العمل والعُلا والحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية، كافلة لأبنائها حقّ المساواة، فاتحة أمامهم أبواب العمل الشريف".

- "بناء مجتمع ترفرف عليه رايات الرخاء والمساواة حيث لا مهضوم ولا مغبون ولا مظلوم ولا سيّد ولا مسود، بل الجميع إخوة أحرار".
- "الوقوف صفّاً واحداً ضدّ عدوّ الأمَّة العربية، عدوّ الإسلام، عدوّ الإنسانية الذي أحرق مقدساتنا وحطّم شرفنا".
- "السير بليبيا في طريق بناء المجد وإحياء التراث والثأر للكرامة التي جُرحت والحقّ الذي اغتصب".

وقد أضاف **الملازم القذافي** إلى هذه الوعود، من خلال خطبه وتصريحاته وبياناته التي ألقاها خلال الأشهر الأولى للانقلاب، **الوعود التالية**:

- توجيه إيرادات ليبيا لخدمة مصلحة شعبها.
- توجيه الجزء الأكبر من إيرادات البلاد نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل:
  - إحداث ثورة زراعية تحقّق الاكتفاء الذاتي.
  - إحداث ثورة صناعية تمكّن البلاد من التحرّر من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لدخلها.

- تحقيق ثورة إدارية تهدف إلى القضاء على المكتبية وإعادة تنظيم الجهاز الإداري للدولة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- بناء قوات مسلحة تهدف إلى حماية مكاسب الشعب.

إذن، كانت تلكم هي **الوعود** التي أطلقها الانقلابيون منذ استيلائهم على السلطة في الأول من سبتمبر ١٩٦٩، **ولا بدّ من التأكيد على أنّ هذه الوعود لم تتضمّن لا تصريحاً ولا تلميحاً**:

- أيّة وعود بإحداث "**تحوّلات تاريخية وثورية خطيرة**" محلية وقومية وأممية وتوظيف جميع مقدّرات الشعب الليبي من أجل إنجاز تلك التحوّلات.
- أيّة وعود "**بتصدير الثورة**" وبأن يخوض الانقلابيون باسم الليبيّين ونيابة عنهم، وباسم كافة القوى التقدّمية والثورية في العالم، معارك وحروباً متواصلة مع "**الخيانة**" ومع "**الرجعية**" ومع "**الاستعمار والإمبريالية**"، ليس داخل ليبيا فحسب ولكن على امتداد العالم العربي كلّه، بل في جميع أنحاء العالم.
- أيّة وعود ببناء "**ترسانة سلاح ضخمة**" حتى لو استدعى

الأمر أن يلتهم بناؤها حصة هائلة من عائدات ليبيا النفطية وأن يحشد لها جميع أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية بما فيها الأسلحة ذات الدمار الشامل.

- أيّة وعود بتأليف "**نظرية عالمية**" تقدّم الحلّ الوحيد والشامل والنهائي لكافة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم، وتقف ندّاً للنظرية الرأسمالية والنظرية الشيوعية. وأيّة وعود بترجمة هذه النظرية إلى كافة لغات الدنيا على حساب الشعب الليبي وبأمواله من أجل أن تصل "فائدة" هذه النظرية إلى شعوب الأرض كافة.

إذن، وقد فرغنا من بيان واقع الشعب الليبي في ظلّ العهد الملكي حتى الأول من سبتمبر ١٩٦٩، وبيان أماني وتطلّعات الليبيّين مع اختلاف فئاتهم ومشاربهم وتوجّهاتهم في تلك الآونة، وبيان الوعود التي أطلقها انقلابيو سبتمبر وتعهّدوا للشعب الليبي بإنجازها وتحقيقها، باعتبار ذلك سبب حركتهم ومبرّرها، سوف نتناول فيما بعد بيان المآل الكارثي والمأساوي الأسيف الذي آلت إليه أوضاع ليبيا وشعبها بعد مرور أربعة عقود في ظلّ انقلاب سبتمبر، وهو ما أشرت إليه آنفاً بالجريمة.

مظاهر وملامح المأساة

خضعت ليبيا حتى الآن للسلطة التي أقامها النظام الانقلابي بقيادة الضابط معمر القذافي أكثر من أربعة عقود، **فماذا كان حصاد هذه السنوات**؟ وماذا كانت المحصّلة النهائية للسياسات والمواقف والممارسات التي انتهجها هذا النظام على امتداد هذه السنوات؟!

قبل أن ننطلق في البحث عن إجابة لهذا السؤال، نرى ضرورة تنبيه القارئ إلى جملة من الحقائق ذات الصلة وهي:

- أن ليبيا لم تتعرّض على امتداد هذه السنوات لأيّة كوارث أو نوازل طبيعية.
- وأنّ عدد سكان ليبيا ظلّ في حالة نموّ طبيعي إلى أن بلغ في نهاية هذه الحقبة نحو (٥) ملايين نسمة.
- وأن جميع مقدّرات وثروات ليبيا وإمكاناتها ظلّت تحت تصرّف هذا النظام، وكان في مقدّمتها عائداتها النفطية التي جاوزت وحدها ما يربو عن ألف مليار دولار (ترليون دولار) حسب أقلّ التقديرات.

ولنعد بعد هذا إلى السؤال الذي طرحناه: **ماذا كان الحصاد النهائي والمحصلة الختامية لنهج النظام الانقلابي ولسياساته؟!**

نحسب أن هناك إجماعاً بين الليبيّين في الداخل كما في الخارج، بل بين كثير من المحسوبين على النظام الانقلابي، بأن الشعب الليبي يعيش الآن، تحت وطأة هذا النظام، **حالة مأساوية كارثية**. وهي حالة بدأت مع السنوات الأولى للنظام وازدادت مع مضيّ السنوات سوءاً وتفاقماً. وهي حالة بلغت غاية البشاعة والزراية، كما أنها غير مبرّرة بأيّ منطق، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار ما كانت عليه أوضاع ليبيا من تقدّم وازدهار قبيل مجيء النظام، وأخذنا في الاعتبار الحجم الهائل لثروات وعائدات ليبيا النفطية خلال هذه الحقبة، ولا سيما بالمقارنة بما استطاعت دول أخرى أن تنجزه وأن تحققه خلال الحقبة ذاتها بإمكانات وثروات أقل وبثقل سكاني وأعباء أكبر. ومن مظاهر هذه المأساة الكارثة التي تعيشها ليبيا:

أولاً: على الصعيد الداخلي

١ - ألغى انقلابيو سبتمبر **دستور** البلاد الصادر عام ١٩٥١، وأبقوها طوال هذه الحقبة بلا دستور ينظّم علاقة الحاكم بالمحكوم، ويقدّم الضمانات القانونية التي تكفل وتصون حريات المواطنين وحقوقهم الأساسية، وأبقوا البلاد بلا **مؤسسات دستورية** ثابتة تحدّد اختياراتها وترسم

سياســاتها وتقرّر مواقفها وفقاً لما يراه شعبها. وأصبحت شؤون البلاد كلّها رهن مزاج وهوى الانقلابيين.

٢ - ألغى انقلابيو سبتمبر **الحياة البرلمانية** التي عرفتها ليبيا، ودون توقّف أو انقطاع، منذ حصولها على الاستقلال عام ١٩٥١. واســتبدل الانقلابيون مجلسي الشيوخ والنواب بهياكل هزيلة جوفاء كانت مهمّتها الأساسية تزييف إرادة الشعب الليبي.

٣ - اعتدى الانقلابيون على **الســلطة القضائية** وهيمنوا عليها وجردوهــا من كل مظاهر الاســتقلالية والحيدة والنزاهة والعدالة.

٤ - فرض انقلابيو ســبتمبر "**الكتاب الأخضر**" على الشعب الليبي، وقنّنوا مقولاته الســقيمة العقيمة. واســتصدروا عدداً مــن القــرارات والقوانين التي صــادروا بموجبها حرّية العمل السياســي، وألغوا كافة منابر التعبير الحر، وأمّموا الصحافة، وأخضعوا حركة المواطن الليبي لهذه المقــولات ولجملة مــن المكبّلات والعوائق في شــتى مجالات الحياة ارتكست به إلى ما دون خطّ الآدمية.

٥ - أخضــع انقلابيو ســبتمبر **هيـاكل الدولـة ومؤسســاتها**

الإدارية، وأجهزة **التخطيط والرقابة والمحاسبة** التي ورثوها عن العهد الملكي، لسلسلة متواصلة من التعديل والتبديل والفكّ وإعادة التركيب تحت شتى المسمّيات، الأمر الذي أدّى إلى إرباك عملها بل شلّه، وأدّى في النهاية بأجهزة الدولة كافة إلى حالة من الفوضى الشاملة المتواصلة. كما أخضع انقلابيو سبتمبر **العاملين بالدولة** إلى جملة من الإجراءات والقرارات المربكة والمعاملات المذلّة المهينة، وليس أقلّها الإبقاء على مرتّباتهم وأجورهم عند المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٨١ أي قرابة ثلث قرن، وتعمّد تأخير صرف هذه المرتبات والأجور (التي يفترض أن تكون شهرية) إلى ما يجاوز الستة أشهر أحياناً.

٦ - أخضع الانقلابيون البلاد لعمليات **تجريب سياسي** متواصلة أسهمت، مع ما تعرّضت له الأجهزة الإدارية من تعديلات مستمرّة، في إرباك مسيرة الدولة، وإهدار جزء كبير من وقت وجهد ثروتها البشرية، فضلاً عن المادية.

٧ - أقام الانقلابيون "**منظومة إرهاب داخلي**" قوامها اللجان

الثوريـــة والأجهزة الأمنية والمحاكـــم الخاصّة والثورية، واســـتصدروا لها القرارات، ووفّروا لها الأموال، وجميع المســـتلزمات البشـــرية والمادية. ومارست هذه الأجهزة الإرهـــاب والقمع والفتـــك بالمواطنين الليبيين بشـــكل متواصـــل ومتعاظـــم، في الخفـــاء وفي العلـــن، بعلم وبتعليمات الانقلابيين.

٨ - مارس انقلابيو سبتمبر عبر الأجهزة واللجان التي أقاموها، وبموجب القرارات والقوانين التي استصدروها، استباحة كاملة لحقـــوق وحريـــات المواطنين، **واعتدوا بشـكل متواصـل ومبرمـج ومتعمّـد علـى حرّياتهـم، بـل علـى حياتهم**. ولا بدّ في هذا الصدد من تسجيل وقوع الجرائم والانتهاكات التالية خلال هذه الحقبة:

- تعرُّض مـــا لا يقلّ عن (٣٠) ألـــف مواطن ليبي للاعتقال السياسي بأسلوب تعسّفي وغير قانوني.
- تعرُّض عدد كبير من المعتقلين السياســـيين لأبشع أنواع التعذيب النفســـي والبدني ووفاة أعداد منهم تحت التعذيب.
- قيـــام النظام بقتل ما يقارب ألـــف مواطن ليبي إمّا

عـــن طريق الاغتيال العلنـــي أو تحت التعذيب أو بالإعدام السرّي أو العلني دون محاكمة، أو عقب محاكمات صورية أمـــام محاكم خاصّة أو ثورية.
هذا فضلاً عن ضحايا مجزرة "ســـجن بو سليم" يوم ١٩٩٦/٦/٢٩ الذين يقـــدّر عددهم بما يربو عن ألف ومائتي قتيل.

- اختفاء العشـــرات من المواطنين الليبيّين وغيرهم اختفاءً قسرياً في ليبيا، ومن أبرز حالات الاختفاء القســـري من الليبيّين الشيخ امحمد البشتي وأحمد عبد القادر الثلتي والرائد عمر عبد الله المحيشـــي والدكتور عمرو خليفة النامي وجاب الله حامد مطر وعزّات يوسف المقريف ومنصور رشيد الكيخيا.

٩ - فرض انقلابيو ســـبتمبر علـــى البلاد **سياســـات اقتصادية فاشـــلة** وعقيمـــة لا صلـــة لها بمعطيات الواقـــع الليبي، وتجاهلوا بشـــأنها أخـــذ آراء الخبـــراء والاختصاصيين. كما أقاموا مشـــروعات صناعية وزراعية فاشـــلة بتكاليف باهظة استنزفت ثروات البلاد المائية وأسهمت في إفلاس خزانتها، ولم تحقّق أيّ هدف من الأهداف المعلنة لها،

ســواء في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي، أو تزويد البلاد بمصادر دخل بديلة للنفط. كما أهمل الانقلابيون الاهتمام بصيانــة البنية التحتية للاقتصــاد الوطني التي ورثوها عن العهد الملكي.

١٠ - تعمّــد انقلابيو ســبتمبر إهمال الإنفاق علــى **قطاعات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية وشؤون البيئة** بحجج وذرائع واهية. وقد ترتّب على هذا الإهمال أن أصبحــت حياة الليبيّين معرّضة لشــتى أنواع الأخطار والأمراض، كما تدنّت مستويات معيشتهم إلى مستويات الشعوب الفقيرة المعدمة التي لا تملك بلادها أيّة ثروات. ولا بدّ مــن التأكيد على أن الانقلابييــن قاموا عن عمد بانتهاج سياسة تعليمية فرضت على الناس الجهل وبلغت بالتعليم أحطّ مستوياته.

١١ - أنفــق الانقلابيون ما لا يقلّ عــن ٤٠٪ من عائدات ليبيا النفطية (خلال حقبتــي الســبعينيات والثمانينيات) على شراء **السلاح** وتكديسه وعلى الإنفاق العسكري. وتجمع التقاريــر على أنّ "**العبء العســكري**" فــي ليبيا تحت النظام الانقلابي بلغ خلال الثمانينيات من القرن الماضي

ضعف المعـــدل العالمي. وفضلاً عن أنّ هذا الإنفاق لم يكن مبرّراً بأيّة حســابات أمنية أو اســتراتيجية وطنية أو حتى قومية، فقد كان على حســاب خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا خلال هذه الحقبة، كما أنّه أغرى الانقلابيين بالإقدام على مغامراتهم وتدخلاتهم العسكرية في شؤون شــتى الدول الإفريقية والعربية بكلّ نتائجها المأســاوية. ومن المعروف أنّ الجزء الأكبر من هذا السلاح قد أكله الصدأ والبلى.

١٢ - اســتخدم الانقلابيون، ومنذ مرحلة مبكّــرة، جملة من السياسات استهدفت **إفســاد** المؤسسة العسكرية وإلهاءها عن مهامها المعروفة، وأدت في النهاية الى تدميرها.

١٣ - شجّعت السياســات التي انتهجها الانقلابيون، وبخاصّة فيما يتعلّق بتعطيل دور أجهزة المحاســبة والرقابة المالية والإداريــة، على **اســتباحة المال العام وانتشــار الفســاد المالي** على أوســع نطاق. وقد مارس انقلابيو ســبتمبر وأبناؤهــم وأقاربهم عملية **ســطو ونهب ســافرة** لأموال الدولة، بل لأموال المواطنين الخاصّة.

١٤ - شجّعت السياســات التي انتهجها الانقلابيون على انتشار

الفاحشة والرذيلة وشيوع **التفسّخ الاجتماعي والانحلال الأخلاقي** وانتشار الجريمة والمخدرات.

هـذه هي أهـم ملامح الكارثـة التي أصابت ليبيا وشـعبها على امتـداد العقـود الأربعة الماضية جرّاء سياسـات النظـام الانقلابي وممارسـاته. ولا نحسـب أنّ هناك من يحجم أو يتردّد في وصف هذه الكارثة بالجريمة، فهي ليسـت مجرّد أخطاء أو تجاوزات – إنّها جريمة، بل هي رزمة جرائم.

ثانيا: حصاد الممارسات الخارجية

ماذا كان شـعبنا وأمّتنا يتوقّعان من النظام الانقلابي أن يقوم به وطنيـاً وعلى كافة الأصعدة الخارجية، عربياً وإسـلامياً وعالمياً، أخـذاً في الاعتبار إمكانـات ليبيا وثرواتها، وفـي ضوء الميراث الطيّب من العلاقات الخارجية الحسنة التي خلّفها العهد الملكي؟

العقل والمنطق والمعطيات كلّها؛ المحلية والقومية والدولية، كانت توجب على النظام الانقلابي:

- أن يوظّف إمكانات ليبيا الهائلة ابتداءً من أجل خير شعبها، كل شـعبها، ومن أجل رفاهيته وتطويره وتنميته، ثمّ من أجل خير جيرانها وأمّتها وقارّتها الافريقية.

- أن يقيم أوثق علاقات التعـــاون والتبادل والتضامن عربياً وأفريقياً وإسلامياً وعالمياً بما يخدم:
  - قضايا التحرّر والوحدة والتكامل والنهضة عربياً.
  - قضايا التنمية والتحرّر والتضامن إفريقياً وإسلامياً.
  - قضايا الســلم والتعـــاون والتبادل الثقافـــي والتجاري والتقني عالمياً.

غير أنّ رأس النظام الانقلابي الضابط معمر القذافي فاجأ الليبيّين (بمن فيهم زملاؤه من أعضاء مجلس قيادة الانقلاب) وفاجأ العرب وسواهم بأنّه، ومنذ مرحلة مبكرة من استيلائه على السلطة، يعتبر نفسه:

- وريث الناصرية وأمين القومية العربية.
- أنّه مفكّر أممي وصاحـــب نظرية تملك حلّ كافة مشاكل البشرية وإنقاذ العالم أجمع.
- أنه الوصيّ على الثورة العالمية، وأنّه يملك الحقّ في تصدير الثورة إلى شـــتى أنحاء الكرة الأرضية، وأنّه المكلّف بتثوير العالم.

ولم يكتفِ النظام الانقلابي بأقوال وادعاءات الضابط القذافي،

فسارع إلى اتّخاذ كافة الإجراءات والخطوات التي من شأنها توظيف ثروات ليبيا وإمكاناتها وعلاقاتها من أجل خدمة هذه الأوهام والادّعاءات:

- فتمّ ترجمة "**الكتيّب الأخضر**" إلى أغلب لغات الكرة الأرضية، وطبعه وتوزيعه بأعداد فلكية مجاناً على حساب خزانة الشعب الليبي. كما أقيمت عشرات الندوات والملتقيات المدفوعة الثمن من أموال الشعب الليبي.
- جرى فتح منافذ ليبيا الجوية والبرية والبحرية لاستقبال شتى أنواع **المرتزقة** من كلّ مكان، مرتزقة الكلمة ومرتزقة السلاح ومن هم على شاكلتهم.
- تمّت استضافة ورعاية شتى الحركات والجماعات التحرّرية وغير التحرّرية من كلّ أصقاع العالم وأجناسه، وفُتحت معسكرات التدريب العسكري لهؤلاء الوافدين في كثير من أرجاء التراب الليبي.
- تمّ تكديس مختلف أنواع السلاح والذخيرة والألغام من شتى المصادر الغربية والشرقية، كما جرى إقامة مصانع لإنتاج المتفجرات والمواد المفخخة بإشراف عملاء المخابرات المركزية السابقين وغيرهم.

- شرع النظام منذ مرحلة مبكّرة في بذل المساعي من أجل اقتناء قنبلة ذرّية (ولو صغيرة) ثمّ شرع فيما بعد في اتّخاذ الخطوات لاقتناء وإنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وبقية أنواع اسلحة الدمار الشامل.
- وفضلاً عن ذلك، فقد تمّ إعادة تنظيم أجهزة الدولة الأمنية والعسكرية والدبلوماسية وأعيد النظر في أولوياتها وأهدافها بما يخدم هذه الأوهام، كما وضعت الترتيبات التي تكفل تمويل هذه النشاطات من الخزانة الليبية دون تقتير أو تعطيل، ودون أيّ رقابة أو محاسبة أو مساءلة.

وقد أورد **الرائد عبد السلام جلود** في خطاب ألقاه بمدينة سرت، خلال ما عُرف بعيد الوفاء الذي أقيم في الذكرى العشرين للانقلاب، أنّ النظام أنفق منذ قيام الانقلاب وإلى ذلك التاريخ ما نسبته ٢٢٪ من عائدات ليبيا النفطية (أي نحو ٤٤ مليار دولار) على تمويل ودعم ومساندة حركة الثورة العالمية وحركات التحرّر.

غير أنّ الملازم القذافي لم يكن سعيداً بإنفاق هذا المبلغ فقط على حركات التحرّر، لقد بدا هذا المبلغ الضخم زهيداً في نظره، فقال وبالحرف الواحد خلال اللقاء الذي أجرته معه إذاعة لندن (البي بي سي البريطانية) خلال الذكرى نفسها، ونشرته صحيفة

"**الزحف الأخضر**" الرســمية في عددها الصادر يوم ٢٥ ســبتمبر ١٩٨٩ ، ما نصّه:

"إنّنا نتأسّــف لأنّنا لم ننفق ثروتنا كمــا ينبغي. . كان يجب أن ننفق حتى على حســاب الصناعــة والزراعة الليبية. . على حــركات التحرّر في العالم . . . إنّني متأسّــف جداً لأنّني لم أنفــق المليارات على حركات التحرّر. . وهذا خطأ. . إذ كان يجب أن ننفق ثروتنا على هذه الحركات حتى يهزم الاستعمار والصهيونية في كلّ مكان. "

لقد انتهج النظام الانقلابي، في ظلّ هذه الأوهام التي استبدّت برأس العسكري القذافي، تجاه جيران ليبيا وأشقائها ومع بقية دول العالم، **سياسات عدوانية نزقة، قلقة ومتقلّبة.**

- تبدأ بالبذاءة الكلامية التي لا تعرف الحدود.
- وتمرّ بتســفيه الاختيارات السياســية والإيديولوجية لها جميعاً.
- وتصل إلــى حدّ العدوان والتآمر الســافر على بعضها، وبالحروب مع بعضها.
- وتنتهي إلى القطيعة السياسية والدبلوماسية مع معظمها.

أمّا تأجيج الفتن الداخلية والحروب الأهلية والإقليمية ورعاية وتمويل الإرهاب الدولي وجماعاته فقد ظلّت هواية القذافي ولعبته المفضّلة لأكثر من ربع قرن.

ويتّضح من مطالعة الدراسات والتقارير المتعلقة بسياسات النظام الانقلابي وممارساته وعلاقاته الخارجية (حتى عام ١٩٨٩):

(أ) أن العمليات التخريبية والإرهابية التي قام بها عملاء النظام الانقلابي شملت أكثر من (٤٠) دولة عربية وإفريقية وآسيوية وأوروبية وغيرها. وقد بلغ عدد هذه العمليات نحو (١٢٧) عملية:

- منها (٣٠) محاولة انقلاب فاشلة.
- ومنها (٨٣) حالة تدخّل وتخريب.
- ومنها (١٤) محاولة اغتيال فردية وجماعية.

(ب) أن الدول العربية، تليها دول القارّة الإفريقية، كانت الأشدّ تضرّراً كمّاً ونوعاً من جرّاء عمليات النظام الإرهابية/ التخريبية، فكانت هناك:

- (١٥) محاولة انقلاب فاشلة.
- (٤٤) حالة تدخّل وتخريب.

- (١١) محاولة اغتيال فاشلة.

(ج) أن النظـام الانقلابي، عبر أجهزته الأمنية وما يعرف بالمثابة العالمية، تعاون مع، ومدّ يدّ المساعدة والدعم، لأكثر من (٣٠) جماعة وحركـة إرهابية في العالم من أقصى اليمين إلى أقصى اليسـار، كما مدّ يد الدعـم لبعض الجماعات المتناحرة والمتصارعة في البلد الواحد ذاته.

(د) أنّ أجهـزة النظام الانقلابي قامت بتجنيـد وتدريب وتجهيز وتمويل أكثر من (١٥) خمسة عشر ألفاً من المرتزقة الأفارقة والعرب والأوروبيين وغيرهم، كما أقام النظام لهذا الغرض أكثر من ثلاثين معسكراً انتشرت في شتى أرجاء ليبيا.

وفي حمأة هذا النشـاط العدواني الإرهابي التخريبي المتفلّت الذي مارسه النظام الانقلابي وأجهزته وعملاؤه:

- جرى الاتصـال والتعاون بينه وبين **كارلـوس** وأضرابه **وأبو نضال** وجماعته.

- دخل النظام حروبه مع مصر عام ١٩٧٧ ومع تشاد على امتداد السنوات ١٩٨٠-١٩٨٧.

- تدخّل في الحرب الأوغنديـة عام ١٩٧٩، والحرب الأهلية

في لبنـــان منذ العام ١٩٧٥، وكذلـــك الحرب الأهلية في جنوب الســـودان في الســـبعينيات، وحرب الخليج الأولى منذ منتصف الثمانينيات، كما أسهم في إشعال نار الحرب في الصحراء الغربية منذ منتصف الســـبعينيات وكذلك في الصومال.

- سعى لاغتيال عدد من الرؤساء والقادة العرب (ياسر عرفات، والملك حسين، وأنور الســـادات، الأمير/الملك عبد الله آل سعود)، كما نفّذ جريمة اختطاف وتغييب الإمام الجليل موسى الصدر ورفيقيه في أغسطس ١٩٧٨.
- نفّذ عمـــلاء النظام العدوان الدموي الغادر على مدينة قفصة التونسية مطلع عام ١٩٨٠، كما نفّذوا أكثر من اعتداء على حدود السودان الغربية منذ عام ١٩٧٦.

وفي حمأة هذا النشـــاط العدواني الإرهابي الذي مارسه النظام الانقلابي:[1]

- قـــام عملاء النظام الانقلابي خلال عام ١٩٨٤ بزرع ألغام بالبحـــر الأحمر وخليج الســـويس الأمر الـــذي أدّى إلى إعطاب نحو (٢٠) سفينة أثناء مرورها بهذه المنطقة خلال

[1] سوف نورد هنا أمثلة منتقاة فقط.

شهري يوليو وأغسطس من العام نفسه.

- قام عمـــلاء النظام بشـــحن كميـــة كبيرة من الأســـلحة والمتفجرات على طائرات الحجيج الليبي خلال موســـم الحـــج (١٤٠٤/ ١٩٨٤)، وكانـــت المتفجـــرات معدَّة للسيطرة على الأماكن المقدسة بالقوة.
- قام عملاء النظام الانقلابي عام ١٩٨٥ بإرســـال نحو مائة (١٠٠) طرد ورســـالة ملغومة إلى (٣٤) صحفياً و(٧٠) شخصية سياسية في تونس.
- قام عملاء النظـــام الانقلابي في أواخر عام ١٩٨٥ بتنفيذ هجوميـــن إرهابيين على مطاري روما والنمســـا أدّيا إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى.
- قام عملاء النظام الانقلابي في إبريل ١٩٨٦ بتفجير ملهى (لابيـــل) الليلي ببرلين الغربية ممّا أســـفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وجرح أكثر من (١٥٠) من روّاد الملهى.
- قام عملاء النظام الانقلابي في ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ بتفجير طائرة الـــركاب الأمريكيـــة (بان آم) فوق بلـــدة لوكربي الاســـكتلندية، ممّا أسفر عن مقتل (٢٥٩) راكباً وملاحاً و(١١) مواطناً اسكتلندياً على الأرض.

- قام عملاء النظام الانقلابي في ١٩ سبتمبر ١٩٨٩ بتفجير طائرة الركاب الفرنسية (يو. تي. إي) الرحلة (٧٢٢) فوق سماء النيجر، ممّا أدّى إلى مقتل جميع ركابها وملاحيها البالغ عددهم (١٧١) شخصاً.

وفضلاً عن الثمن الفادح الذي جرّته سياسات النظام الانقلابي الخارجية على الشعب الليبي وأرواح أبنائه وعلى خزانته وعلى سمعته وشرفه ومستقبل علاقاته وعلى بقية الشعوب الأخرى التي استهدفت بهذه السياسات، فقد كان من نتائجها الوخيمة أيضاً:

١ - قيام قرابة (٥٠) دولة عربية وإفريقية وآسيوية وأوروبية فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية بقطع أو تجميد علاقاتها الدبلوماسية مع النظام الانقلابي لسنوات عديدة.

٢ - رفض منظمة الوحدة الإفريقية أكثر من مرّة (في مطلع الثمانينيات) الموافقة على استضافة النظام الانقلابي لقمّتها السنوية في طرابلس، أو أن يترأسّ الضابط القذافي المنظمة.

٣ - رفض الدول العربية عقد أيّة قمّة عربية في طرابلس رغم استجداء النظام الانقلابي لهذا الأمر أكثر من مرّة (حتى

بعـــد أن تعرّضت ليبيا للغارة الأمريكية في منتصف إبريل ١٩٨٦).

٤ – قيام عدد من الدول العربية والإفريقية بتقديم شكاوى رسمية ضدّ النظام الانقلابي وسياساته العدوانية، وصدور إدانات بحقّه من قبل عدّة محافل وهيئات إقليمية ودولية.

٥ – وقوع حروب واشـــتباكات مسـلّحة بين النظام الانقلابي وعدد من دول الجوار (مصر، تشاد) كما وصلت العلاقة بيـــن النظام وبين عدد مـــن دول الجوار الأخرى إلى حدّ التهديد بالحرب والصراع المســلّح (تونس، الســـودان، النيجر، الجزائر).

٦ – تعرّض الشـــعب الليبي لعـــدد من العمليات العســـكرية والغارات من الخارج كردّ فعل لممارسات النظام الإرهابية الخارجيـــة (الغـــارات الأمريكية على ســـرت وطرابلس وبنغازي في مارس وإبريل ١٩٨٦).

٧ – إخضـــاع النظام الانقلابي منذ مطلع عام ١٩٨٦ للمقاطعة الاقتصادية والدبلوماســـية المحدودة مـــن قبل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومجموعة الدول الأوروبية.

٨ – فرض عقوبـــات دولية من قبل الأمم المتحدة على النظام

الانقلابي منذ إبريل ١٩٩٢ وإلى عام ١٩٩٩ بسبب تورّطه في حادثي تفجير طائرتي (بان آم) و(يو. تي. إي).

٩ - ولعلّ أخطر هـذه النتائج الوخيمة على الشـعب الليبي ارتهان اقتصاده وثروته لسـنوات قادمة لسداد استحقاقات النشـاط الإرهابي التخريبي الذي مارسه النظام الانقلابي وعملاؤه عبر السنوات الماضية.

هذه الجرائم: مسؤولية من؟

تناولنا فيما سبق الملامح العامّة لأوضاع ليبيا في قبضة النظام الانقلابي، وحصاد توجّهات هذا النظام وسياساته وممارساته على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولا نحسب عاقلاً يتردّد في القول بأنّ ليبيا اليوم، وبعد أربعة عقود من حكم الانقلابيين لها، تعيش وضعاً مأوساوياً كارثياً لا نظير له، حيث تمثّلت المحصّلة النهائية لهذه التوجّهات والسياسات والممارسات:

- في إذلال المواطن الليبي، رجلاً وامرأة، كبيراً وصغيراً، وقهـره وامتهانه وحرمانه حتى من أبسـط حقوقه الآدمية والإنسانية، فضلاً عن ثروات وخيرات بلاده.
- وفي اسـتنزاف وتبديد ثروة الشـعب الليبي النفطية وبقية

ثرواته الطبيعية، ونهب أموال خزانته العامة وأرصدتها.

- وفي تشويه صورة المواطن الليبي ودولته، عربياً وإفريقياً وعالمياً، والإساءة البالغة إلى علاقاته بأشقائه وجيرانه وبالمجتمع الدولي بصفة عامة.
- وفي تفويت فرصة الحقبة النفطية على الشعب الليبي والحيلولة بينه وبين توظيف كافة إمكاناته وطاقاته المادية والبشرية من أجل بناء النهضة وتحقيق التقدّم له ولأجياله القادمة.
- وفي ارتهان جزء هام من ثروات ليبيا وخيراتها على امتداد سنوات قادمة لأداء الاستحقاقات ودفع التعويضات عن الجرائم التي ارتكبها النظام الانقلابي إزاء العديد من الأطراف.

إنّنا لا نتصوّر وجود أحد يتردّد في وصف ما ارتكبه النظام الانقلابي بحقّ ليبيا ودولتها ومجتمعها وإنسانها وأجيالها القادمة بالجريمة، بل برزمة الجرائم.

إنّ ما وقع خلال هذه الحقبة ليس مجرّد أخطاء عارضة، أو تجاوزات محدودة، أو نزوات شاذّة غير متكرّرة، إنّها جرائم مبرمجة مقصودة مع سبق الإصرار والترصّد.

إنّ ليبيا اليوم، وبعد أربعة عقود من تسلّط النظام الانقلابي على حكمها ومقاليد الأمور فيها:

- هي أضعف ممّا كانت.
- وأعجز ممّا كانت.
- وأبأس وأكثر تخلفاً مما كانت.

لقد دفع انقلابيو سبتمبر بليبيا:

- في طريق الأزمات السياسية والعزلة الدولية.
- وفي طريق الهزائم العسكرية.
- وفي طريق الخصومات العنيفة والقطيعة مع جيرانها وأشقائها.
- وفي طريق الإفلاس والفساد المالي والإداري.
- وفي طريق الخراب الاقتصادي المصحوب بانحلال أخلاقي وانهيار اجتماعي سوف تقاسي ليبيا آثاره أجيالاً عديدة.

تلك هي الجريمة أو الجرائم التي اقترفها انقلابيو سبتمبر بحقِّ ليبيا، وطناً وشعباً ودولة. **ولكن هل يكفي أن نقول إنّ هذا**

هـو مـا حدث في ليبيا منذ ١ سـبتمبر ١٩٦٩؟ أم ينبغي علينا أن نحدّد المسؤول عن هذه الجرائم؟

في اعتقادي أنّ مســألة تحديد **المسـؤول** عن هذه الجرائم هي من أوجب الواجبات علينا نحن الليبيّين في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ قضيتنا وقضية بلادنا. وهي **المسـألة المفصلية** الحاسمة لفرز الصفــوف الوطنية، ولإمكان بلوغ مخرج وحلّ لقضية بلادنا مع هذا النظام يحقّق أماني وتطلّعات شـعبنا الحقيقية والعادلة في الحرّية والعدالة وبناء دولة الاستقلال الثانية.

إنّــه من السـهل أن نجد الكثيرين مــن الليبيّين، حتى من بين عناصر النظام الانقلابي، بل القذافي نفســه وأبناءه، يتحدّثون عن بعض الأخطــاء والتجاوزات والانتهاكات وبعــض جوانب الواقع الأســيف الذي تحياه ليبيا، **ولكن قلّة من هؤلاء هي وحدها التي تصرّ على ضرورة تحديد المسؤول الحقيقي عن هذا الواقع، وعن المـآل الذي آلـت إليه أحوال بلادنا. فمن هو المسـؤول عن هذه الجرائم التي ارتكبت في ظلِّ النظام الانقلابي؟**

هذا سـؤال يفرض نفســه، ولا بدّ مـن الإجابة عليـه. وإنّ عدم البحث عن إجابة له هو نوع من العبث وانعدام الشعور بالمسؤولية، بل هو في حدّ ذاته جريمة.

- من هو المســؤول عن كل المظالم والجرائم والانتهاكات التي وقعت على امتداد السنين الماضية؟
- ومن هو المســؤول عن الإزهاق الذي تعرّضت له أرواح الآلاف مــن الليبيّين في الحروب وعلى أعواد المشــانق وداخل السجون والمعتقلات؟
- ومن هو المســؤول عــن هذا الإهــدار المتعمّد لطاقات الليبيّيــن وجهودهــم وثرواتهم والاســتباحة لأعراضهم ودمائهم وكافة حرماتهم؟
- ومن هو المسؤول عن هذا الإنفاق السفيه لأموال بلادهم وهذا السطو والنهب لأرصدتها وعائداتها؟
- ومن هو المسؤول عن هذا الاستنزاف الجائر لسائر ثروات ليبيا الطبيعية، وعن التلويث المتعمّد لبيئتها؟
- ومن هو المســؤول عن هذا الترويع والإرهاب والعسف والقمــع والبطش والفتك الذي تعرّض لــه الليبيّون دون استثناء ودون هوادة؟
- ومن هو المســؤول عن هذا الحرمان والتجويع والتجهيل والتعريض لســائر الأمراض والأخطار التي مورست بحقّ الإنسان في ليبيا، طفلاً وامرأة ورجلاً؟

هذه أسـئلة ينبغي على كلّ ليبـي يؤمن بقضية بلاده أن يطرحها علـى نفسـه، وعلى كلّ مـن يتصدّى للحديث أو البحث في شـأن القضيـة الليبية فـي هذه الآونة العصيبة من تاريـخ بلادنا. وهذا ما سأحاول الإجابة عنه في الصفحات التالية.

من هو المسؤول؟

لقد تعمّدت خلال ما سـلف من هذه الصفحات استعمال عبارتي "**النظـام الانقلابـي**" و"**انقلابيّـي سـبتمبر**" وذلـك مـن بـاب الموضوعيـة، حتى لا أتَّهم مـن قبل القارئ فـي تلك المرحلة المبكّرة من البحث باسـتهداف شخص بعينه من هذا النظام أو من هؤلاء الانقلابيين.

وكما هو معـروف فإنّ "**النظام الانقلابـي**" كيان مركّب يضمّ جهات وأجهزة وشخصيات ورموزاً عديدة، هم:

- من بقي من مجلس قيادة الثورة ورئيسـهم الضابط معمر القذافي.
- من بقي من حركة الضباط الوحدويين الأحرار.
- عناصر اللجان الثورية.
- أجهزة الأمن والمخابرات بمسمّياتها المختلفة.

كما يضمّ هذا الكيان المركّب:

- ما يسمَّى بالمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام، وما يعرف بمختلف القيادات الشعبية الاجتماعية.
- مجموعة البيروقراطيين والإداريين الفنيين، من وزراء ومن دونهم، الذين استعان النظام بهم.
- أبناء القذافي وأقاربه وعدداً من أبناء قبيلته.
- بعض أقارب من بقي من أعضاء مجلس قيادة الثورة وبعض أفراد عائلاتهم وقبائلهم والقبائل الأخرى.

وأحسب أنّه لا يوجد شكّ في أنّ "النظام الانقلابي" الذي أقامه انقلابيو سبتمبر – في عمومه – هو المسؤول عن كلّ المظالم والشرور والجرائم التي أتينا على ذكرها فيما سلف. ولكن هل حصّة ودرجة مسؤولية كلّ فئة من هذه الفئات، وكلّ فرد داخل كلّ فئة فيها، هي واحدة ومتساوية؟!

وإذا كنت أؤكّد على استنكاري واستهجاني واستهجان كلّ ليبي، بل كلّ إنسان ذي ضمير، لأيّ عمل إجرامي، سواء أكان صغيراً أم كبيراً، بصرف النظر عن مرتكبه، فإنّ العدل والإنصاف يوجبان علينا

التمييز بين مختلف عناصر هذه الفئات المختلفة من حيث درجتهم، وحصّتهم ونصيبهم في هذه المسـؤولية، وذلك من منطلق **منطقي وقانوني** بسـيط، مفاده **أنَّ مسـؤولية "المتبوع" أكبر من مسؤولية "التابع"، ومسـؤولية "الرئيس" أكبر من مسؤولية "المرؤوس"، رغم اشتراك الجميع في المسؤولية وخضوعهم للمساءلة.**

ومن هذا المنطلق سـوف أناقش فيما بقى من هذه الصفحات مسؤولية كلّ فئة من هذه الفئات التي يتركّب منها "**النظام الانقلابي**" عن الجرائم التي وقعت خلال هذه الحقبة.

استفراد القذافي بالسلطة

من المهمّ جـداً، قبل الخوض في بحث مدى ودرجة مسـؤولية كلّ فئة من الفئات التي يتكـوّن منها النظام الانقلابي عن الجرائم والانتهاكات التي وقعت بحقّ ليبيا وشـعبها منذ الأول من سبتمبر ١٩٦٩، **أن نثبت مجموعة من الحقائق المهمّة التي تتعلّق بالسـلطات والصلاحيات الثورية والسياسية والعسكرية التي ظلّ الضابط معمر القذافي يتمتّع بها ويمارسـها في ظلّ هـذا النظام على امتداد العقود الأربعة الماضية، ذلك أنّ هـذه الصلاحيات والسلطات هي التي سـوف تحدّد درجة مسؤوليته.** ويمكن تقسيم هذه الحقبة إلى مرحلتين:

الأولى: وهي التي بدأت مع وقوع الانقلاب في الأول من سبتمبر ١٩٦٩ وإلى قيام ما أطلق عليه "ســلطة الشعب" و"الجماهيرية" و"النظام الجماهيري" في الثاني من مارس ١٩٧٧ .

الثانية: وهي التي بدأت منذ الثاني من مارس ١٩٧٧ حتى يومنا هذا، وإلى أن يسقط هذا النظام بإذن الله.

وسأعرض لكل مرحلة منها ببعض التفصيل.

المرحلة الأولى:[٢] منذ قيام الانقلاب حتى ٢/ ٣/ ١٩٧٧

وقد ظلّ القذافي على امتداد هذه المرحلة يتقلّد المناصب التالية:

- رئيس مجلس قيادة الثورة
- قائد عــام القــوات المســلحة الليبية (وفيمــا بعد قائد أعلى).
- وزير الدفاع ورئيس مجلس الأمن القومي.
- رئيس مجلس القضاء الأعلى (الذي تحول إلى المجلس الأعلى للهيئات القضائية)

٢ للمزيد عن هذه الحقبة راجع كتاب "**ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية**" للمؤلف (مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٨).

- رئيس مجلس التخطيط الأعلى.
- رئيس المجلس الأعلى للإرشاد القومي.
- رئيس التنظيم السياسي الوحيد المتمثّل في الاتحاد الاشتراكي العربي ومؤتمره الوطني (ثمّ القومي) العام.

وفضلاً عن ذلك، فقد شغل القذافي منصب رئيس الوزراء خلال الفترة من ١٦ يناير ١٩٧٠ حتى ٦ إبريل ١٩٧٢ .

وعلى الرغم من أنّ "**مجلس قيادة الثورة**" كان وفقاً لمقتضى المادة (١٨) من الإعلان الدستوري، الذي جرى نشره في ١١/ ١٢/ ١٩٦٩ ، هو "... **أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية ويباشر أعمال السيادة العليا والتشريع ووضع السياسة العامة للدولة نيابة عن الشعب**" فإن الوقائع تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن العقيد القذافي سعى ونجح بالفعل في "**الاستفراد الكامل**" بالسلطة دون بقية رفاقه الأحد عشر في المجلس بحيث تحوّل هذا المجلس إلى مجرّد **هيكل وواجهة** استخدمها القذافي كغطاء لاستبداده، ولجميع تصرّفاته وممارساته.

ولم تأتِ نهاية هذه المرحلة حتى كان القذافي قد تخلّص من سبعة أعضاء من المجلس، فأصبح يقتصر على أربعة فقط خامسهم القذافي.

- فتخلّص من **النقيب امحمد أبو بكر المقريف** بالقتل في ٢١ أغسطس ١٩٧٢.
- وتخلّص من الرائد **مختار القروي** والرائد **محمد نجم** بدفعهما لتقديم استقالتيهما في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ بعد أن نفد صبرهما في تحمّل إهانات القذافي وسبابه المتواصل لهما.
- كما تخلّص من الروّاد **بشير الصغير هوادي وعوض حمزة وعبد المنعم الهوني وعمر عبد الله المحيشي** بعد اتهامهم بالتورط في محاولة الانقلاب العسكري التي جرى الكشف عنها في منتصف شهر أغسطس ١٩٧٥.

وقد شهدت هذه الحقبة أيضاً في إطار استفراد القذافي بالسلطة دون "مجلس قيادة الثورة" والباقين من أعضائه:

- إعلان القذافي في ١٥ إبريل ١٩٧٣ قيام ما أسماه "**الثورة الشعبية**" والتي لم تكن في الحقيقة سوى التفاف منه على مطالبة عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة له بإعلان دستور وإجراء انتخابات عامة وإعادة الحياة البرلمانية والسماح بحرية الصحافة.

- شــروع القذافي، حســب زعمه، في تأليــف "**الكتاب الأخضر**" الذي صدر الجزء الأول منه في ٣/ ١/ ١٩٧٦، ويتناول ما أطلق عليه "مشــكلة الديمقراطية – ســلطة الشــعب" ، وأصبحــت مقــولات هذا الكتيّــب منذئذ **المرجعية السياسية لنظام الحكم في البلاد.**

- شــرع القذافي منذ عام ١٩٧٦ في تأســيس تشــكيلات "**حركـة اللجان الثورية**" وهي فكرة استأثر القذافي دون أعضاء المجلس بها، وهو الذي حدّد أهداف هذه الحركة ووضع شروط عضويتها، كما أشرف شخصياً على اختيار أعضائها.

- شــرع القذافي منــذ فترة مبكّرة خلال هــذه المرحلة في تقريب عدد من **أبناء قبيلته** في الجيش والشــرطة (خليفة احنيش، مســعود عبد الحفيظ، حسن اشكال، الأخَوان ســيد وأحمد قــذاف الدم) وإعطائهــم صلاحيات تفوق رتبهم ومراكزهم، كمــا قام بتأليبهم على أعضاء مجلس قيادة الثورة وبقية ضباط الجيش.

المرحلة الثانية:[٣] منذ ٢ مارس ١٩٧٧

ظاهر الأمر أنّ العقيد القذافي سلّم السلطة في الثاني من مارس ١٩٧٧ للشعب الليبي بإعلان "**الجماهيرية**" وقيام "**النظام الجماهيري**" المتمثّل في اللجان والمؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب. غير أنّ الوقائع تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الهياكل لم تكن سوى "**واجهة**" جديدة حكَم القذافي من خلالها البلاد حكماً فردياً مطلقاً مع الاستعداد الدائم لديه بتحميل هذه الهياكل/ الواجهة المسؤولية عن تصرّفاته وممارساته كافة.

- فظلّ "**الكتيّب الأخضر**" بأجزائه الثلاثة (حيث صدر الجزءان الثاني والثالث تباعاً خلال عامي ١٩٧٧، ١٩٧٨) "**المرجعية الفكرية**" لنظام الحكم ولسياسات البلاد الاقتصادية والاجتماعية. كما فرض **تدريسه** في المدارس والمعاهد والجامعات، وتمّ **تقنين مقولاته**، وجرت مصادرة أي فكر يعارضه.
- تم حلّ مجلس قيادة الثورة في مارس ١٩٧٩ وإعفاء الأربعة الباقين من أعضائه من جميع صلاحياتهم ومسؤولياتهم.

---

٣ للمزيد عن هذه الحقبة راجع كتاب "**ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية**" للمؤلف.

- استبقى القذافي لنفسه علانيةً **منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الليبية**، وبالتالي فقد مارس صلاحياته بشأن هذه القوات بصفة فردية مطلقة وبلغ به الأمر حدَّ إصدار أحد القوانين المتعلّقة بها بهذه الصفة.

- استبقى القذافي لنفسه ما أطلق عليه "**الصلاحيات الثورية**" واستأثر لنفسه وحده بحقّ ممارستها وتفسير مدلولها وبيان حدودها. وفي ١١ مارس ١٩٩٠ استصدر القذافي من مؤتمر الشعب العام ما أطلق عليه "**وثيقة الشرعية الثورية**" التي حصرت تلك الشرعية في شخص القذافي وجعلت مجرّد توجيهاته وملاحظاته ملزمة التنفيذ من قبل هياكل النظام كافة.

- في نطاق ممارسة القذافي لـ"**صلاحياته الثورية**" أعطى لنفسه، دون غيره، حقَّ ممارسة "**التوجيه الثوري**" و"**الترشيد الثوري**" للجان والمؤتمرات الشعبية ولمؤتمر الشعب العام. وهو "**حقّ**" استحدثه القذافي واختلقه من عنده وأعطى لنفسه – دون غيره – صلاحية تفسيره كيفما عنّ له.

- أعطى القذافي، بموجب فهمه لصلاحياته الثورية، الحقَّ

"**للّجـان الثورية**" في ممارسة ما أطلق عليه "**التحريض الثـوري**" وهـــو ما يعنـــي باختصار تدخّـــل عناصر هذه اللجان بكلّ الأســـاليب في توجيه وتسيير أعمال اللجان والمؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام، عند مستوياتها التفصيلية والدنيا، بما يضمن أن تسير نقاشاتها وقراراتها وتوصياتها وفق ما ينســـجم ويتّفق مع توجيهات "**القائد القذافي**" وترشيده.

- ترتّب على فهم القذافي الخاص لصلاحياته الثورية وطريقة ممارســـته لهذه الصلاحيات إزاء هياكل "سلطة الشعب" و"النظام الجماهيري" أن أصبحـــت هذه الهياكل مجرّد "**واجهـة**" (كما كان مجلس قيادة الثورة من قبل) لتمرير وفرض وتقنين ما يراه ويختاره القذافي في كل شؤون ليبيا الداخلية والخارجية.
  - فالقذافي هـــو الذي يقرّر متى تُدعى المؤتمرات الشـــعبية للانعقاد، ولم يحدث أن انعقدت هذه المؤتمرات - أو جزء منها - بمبادرة ذاتية.
  - والقذافي هو الذي يحدّد شخصياً جدول أعمال المؤتمرات والقضايا والموضوعات التي تبحثها

وتناقشـــها هذه المؤتمرات، كما يتحكّم، عبر عناصر لجانه الثوريـــة، في الحدود التي يجب أن تتوقّف عندها المناقشات والمداولات، ولم يحدث إطلاقاً أن فرضت هذه المؤتمرات مناقشة موضوع لم يكن مقرّراً مسبقاً من قبل القذافي.

○ كما حرص القذافي، في مستهلّ كلّ دعوة لهذه المؤتمــرات إلى الانعقاد، علــى إلقاء خطاب مطوّل، يســتعرض فيه جدول الأعمال المزمع، والمقصـــود من كلّ فقرة فيــه وفقاً لوجهة نظره التي تأخذ على الدوام طابعاً قطعياً. ولم يحدث أن خرجـــت توصيـــات ومقـــرّرات المؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام عن "توجيهات" و"أوامـــر" القذافي إلا في حـــالات نادرة جداً كانـــت توجيهات القذافي قـــد اقتربت فيها إلى حدّ الجنون، كما حـــدث عندما طالب بتطبيق نظـــام "المقايضة" فـــي المعامـــلات التجارية والاقتصادية.

● لم يتردّد القذافي في مناســـبات عديدة خلال هذه الحقبة

منــذ مارس ١٩٧٧ في **تجاهل هذه الهياكل بشـكل كلّي وسافر** كلما اقتضت مصلحته الخاصّة ذلك. ولعل أحدث حالتين صارختين في هذا الشـأن قيامه بدفع التعويضات المالية الهائلة عن حادثتي الطائرتين الفرنسية والأمريكية، وإعلانــه إلغاء برنامج تطوير الأسـلحة النووية في ليبيا، وهو البرنامج الذي لم توافق عليه هذه الهياكل أصلاً.

- شـهدت الفترة منذ مايو ١٩٩٣ انزواء **الرائد عبد السـلام جلود** الذي كان يوصف بالرجل الثاني في النظام الانقلابي ولـم يعد يمارس أيّة صلاحيات. ومن جهة أخرى، فقد اقتصـر دور الثلاثـة الباقين في مجلس قيـادة الثورة (أو ما أصبح يُعرف بالقيادة التاريخية) على أعمال تشـريفية كاسـتقبال وتوديع الضيوف، أو حمل رسائل إلى رؤساء الدول الأخرى.

- شـهدت الفترة منذ بداية التسـعينيات بروز **أبناء القذافي** على مسـرح الأحداث في ليبيا. ولئن اتّسمت تصرّفاتهم في مرحلة مبكّـرة بالنزق والعربدة والاعتداء على حقوق الناس وأموالهم وأعراضهم، ثمّ في مرحلة تالية بالانغماس في نهـب ثروات البـلاد وخيراتها واحتـكار الكثير من

المشروعات والأعمال والنشاطات المالية والتجارية، فإنّه لم يعد خافياً أنّ أحد هؤلاء الأبناء المدعو **سيف** أصبح يلعب دوراً سياسياً ويملك صلاحيات لا يتمتّع بها سوى والده، وهي تتجاوز صلاحيات أي شخصية أخرى في النظام الانقلابي. إنّ بروز ظاهرة "**أبناء الرؤساء**" الذين يملكون نفوذاً سياسياً واسعاً، إذا كانت مستهجنة في "النظم الجمهورية" فهي بالتأكيد أكثر استهجاناً في النظم التي تدّعي أنّها "جماهيرية"، وأنّها "سلّمت السلطة للشعب". ولا شكّ أنّ بروز ظاهرة أبناء القذافي بهذه الممارسات والصلاحيات المالية و"الرياضية" و"الخيرية" والسياسية والأمنية والعسكرية الواسعة هي دليل قاطع آخر على زيف دعاوى القذافي حول نظامه الجماهيري البديع، ودليل آخر على أنّ القذافي هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في هذا النظام. (وتجدر الإشارة إلى أنّ المدعو "الزناتي محمد الزناتي"، أحد أقارب القذافي، ظل يحتلّ منصب "الأمين لمؤتمر الشعب العام" قرابة خمس عشرة سنة منذ ١٩٩٢)

والخلاصة أنه على الرغم من ادّعاءات القذافي بأنه منذ مارس

١٩٧٧ لـم يعـد ملـكاً ولا حاكماً ولا رئيسـاً ولا أميـراً، إلا أنّه في واقع الحال ظلّ يملك ويمارس صلاحيات لا يملكها أو يمارسها أيّ من هؤلاء.

عن مسؤولية أعوان القذافي

خلصت في الصفحات السابقة إلى أن انقلابيّي سبتمبر استبدلوا النظام الملكي الذي كان قائماً في ليبيا على "**الشرعية الدستورية**" بنظام ثـــوري قائم على "**الشـرعية الثوريـة**"، وأن الضابط معمر القذافي استفرد بالسلطة واستأثر بها دون رفاقه من أعضاء "**مجلس قيادة الثورة**"، كما أنّه اســتخدم ذلك المجلس كواجهة مكّنته من حكم البلاد باســمهم حكمـــاً فردياً مطلقاً حتـــى مارس ١٩٧٧، ثم اســتحدث في ذلك العام واجهة جديـــدة أطلق عليها "**النظام الجماهيـري**" وواصل من خلالها حكم البلاد حكماً فردياً مطلقاً حتى يومنا هذا.

فهـل معنى ذلك أنّ الضابط القذافي هو المسـؤول الوحيد عن جميـع الجرائـم التي ارتكبها النظـام الانقلابي بحقٍّ ليبيا وشـعبها على امتداد العقود الأربعة الماضية؟!

إن أحداً لا يستطيع أن ينكر مسؤولية عدد كبير من المنتمين إلى الفئات التي أشرنا إليها، والتي يتركب منها "النظام الانقلابي"، عن

الجرائم والانتهاكات والمآســـي التي ارتكبت بحقِّ الشعب الليبي على امتداد هذه العقود، لا سيما:

(١) أن عدداً من **أعضــاء مجلس قيادة الثــورة وممن يدعون بالضبــاط الأحرار** قــد أعانوا الضابط معمر القذافي على الاستفراد بالســلطة والاســتمرار فيها وفي التخلّص من معارضيه، حتى من رفاقهم، وفي التنكيل بخصومه، وفي تنفيذ سياســاته ومخططاته وبرامجه، رغم ما يعلمونه من فسادها وشرورها وخياناتها ومصادمتها لأماني وتطلّعات الشــعب الليبي وأماني جيرانه وأمّتــه. كما أنّ عدداً من هؤلاء مارس الطغيان والإجرام والإفساد واستغلال السلطة والنفوذ في دائرته الصغيرة ولمصلحته الشخصية.

(٢) أنّ الغالبية الساحقة من **عناصر اللجان الثورية والأجهزة الأمنية** المختلفة عاثت الفســاد ومارســت الإفساد بشتى أشــكاله وألوانه، وكرّســت اســتبداد الضابــط القذافي وطغيانــه، وقدّمــت له كل صور الحمايــة، كما قدّمت نفســها أدوات طيّعة فــي خدمة إجرامــه وإرهابه وقمعه ومجونه ومؤامراته. كما أنّ الغالبية منهم مارست الإجرام والقمع والمجون في دوائرها الخاصّة ولمصالحها الذاتية

والعائلية والقبلية.

(٣) أنّ عدداً **من الإداريين والفنّيين، مـن وزراء وما دونهم،** سمحوا لأنفسهم بالمشــاركة في تنفيذ سياسات وبرامج ومشروعات القذافي وهم يعلمون مسبقاً فسادها وإضرارها باقتصاد البــلاد وخزانتها وتعليمها وإدارتها وأمنها وبنيتها وبمســتقبل أجيالها، فضلاً عن الإســاءة إلى سمعة ليبيا وكافــة علاقاتهــا. كما أنّ الكثير من هــؤلاء أحجم عن إبداء رأيه الفني والتخصّصي بأمانة، إن لم يكن بشــجاعة وصراحة. بل إنّ بعضهم زيّن هذه السياسات والممارسات الفاســدة وقدّم لها المسوّغات والتبريرات المضلّلة وزيّف بشــأنها النتائج والتقارير. كما أنّ عــدداً غير قليل منهم وظّف ووجّه هذه المشــروعات والبرامج لخدمة مصلحته الشخصية والعائلية والقبلية غير المشروعة .

(٤) أنّ الغالبيــة العظمــى مــن **العناصر التي شاركت في "مسـرحية" المؤتمرات الشـعبية ومؤتمر الشعب العام وفي فوضى اللجان الشعبية،** وفي جميع "المهازل" التي شهدتها هذه الســنوات العجاف، قبلت أن يمرّر القذافي باســمها ومن خلالها عملية تزييف إرادة الشعب الليبي،

كما رضيت بأن يصدر القذافي باسمها قرارات وتوصيات كانت ذات نتائج تدميرية على اقتصاد الشعب الليبي وخزانته وقواته المسلحة وعلى قِيَمه وأخلاقه ومستقبل أجياله.

(٥) أنّ عدداً غير قليل من أبناء **قبيلة القذاذفة** وبعض القبائل الأخرى انحازوا للقذافي انحيازاً عشائرياً أعمى رغم ما يعرفونه عنه من فساد ومجون واستبداد وإجرام. وقدّم هؤلاء للقذافي كلّ صوَر الحماية والمساندة التي بمقدورهم تقديمها استجابةً لرابطة قبلية عمياء، وإيثاراً لمصالح ومنافع مادية وسلطوية أنانية عاجلة، متناسين ومتجاهلين الأعراف والتقاليد والأخلاق التي تحكم مجتمعنا الليبي المسلم وتشدّ مختلف فئاته وقبائله وعائلاته وبيوتاته منذ أقدم العصور. أمّا ما قام به أبناء القذافي منذ بداية التسعينيات فلم يعد خافياً على أحد، وقد ذاعت أخبار وقصص فضائحهم وفسادهم واستهتارهم على مستوى العالم.

هذه حقائق ليس بمقدور أحد منّا تجاهلها أو القفز فوقها عند الحديث عن مسؤولية "النظام الانقلابي" بشأن الجرائم

والانتهاكات التي ارتكِبت بحقِّ الشـعب الليبي على امتداد العقود الاربعـة الماضية. **فهؤلاء جميعاً شـاركوا بدرجـة أو بأخرى في تنفيذ هذه الجرائم واقتراف هذه الانتهاكات.**

ومع ذلك، فنحسـب أنّ مقتضيات العدل والإنصاف والمنطق توجب علينا أن نشير في هذا السياق إلى الحقائق التالية:

أولاً: أن عدداً من أعضاء "**مجلس قيادة الثورة**" عارضوا استبداد القذافي واحتجّوا على كثير من ممارسـاته وسياساته، كما دعوا إلى عودة الجيش إلى ثكناته، وطالبوا بوضع دسـتور دائـم للبلاد وإجراء انتخابات عامّة بها، واسـتقال بعضهم احتجاجاً على هذه الممارسـات، كمـا أن آخرين خطّطوا وشـاركوا في محاولات مبكّرة للإطاحة بالقذافي والقضاء عليه ودفعوا ثمناً باهظاً لتلك المحاولات.

ثانياً: أن عدداً من "**الضباط الوحدويين الأحرار**" تصدّوا للقذافي منذ مرحلة مبكّرة واسـتنكروا اسـتبداده وممارسـاته، بل شـاركوا في محاولات للإطاحـة بحكمه، ومن هؤلاء من دفع حياته ثمناً لموقفـه، إمّا بالموت في ظروف غامضة، وإما أمام فرق الإعدام، ومنهم من دخل السـجن لسنوات طويلة بسبب اتّهامه بالاشتراك في نشاط يناهض القذافي.

ثالثاً: أن عدداً – ولو محدوداً – من **عناصر اللجان الثورية وأجهزة الأمن والمخابرات** قاوموا بطريقة أو بأخرى إرهاب القذافي وممارساته الدموية، ولم يستجيبوا بشكل كلّي لصور تحريضه عليها، ودفع عدد منهم ثمن هذه المواقف.

رابعاً: أنّ عدداً من أبناء **قبيلة القذاذفة** والقبائل المحسوبة عليها نأوا بأنفسهم عن أن تجرّهم العصبية القبلية العمياء لأن يكونوا أدوات لإجرام القذافي. بل إنّ بعضهم انضمّ إلى فئات الشعب الليبي المعارضة للنظام، كما أنّ عدداً من هؤلاء سعى للقضاء على القذافي والتخلص منه.

خامساً: أن بعض **المؤتمرات الشعبية** نجحت، ولو على نطاق محدود وبصفة مؤقتة، في معارضة وإفشال عدد من سياسات القذافي ومخطّطاته التدميرية، كمشروع "الشريط الساحلي" ومشروع "تجنيد المرأة" ومشروع "المقايضة" ومشروع "إلغاء التعليم الابتدائي".

نحسب أنّ هذه المواقف تعفي أصحابها من كثير من المسؤولية عن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها "النظام الانقلابي".

ولكن ألا يظلّ هؤلاء مسؤولين عن بقية الجرائم الأخرى التي ارتكبها النظام الانقلابي وهم جزء من هذا النظام؟

ومـاذا عن بقيـة العناصر الأخـرى المكوّنة للنظـام الانقلابي، والتي لم تتّخذ أيّة مواقف تُحسب أو تسجّل لها؟ ألا تظلّ متورّطةً بالكامل ومسؤولة عن هذا السجلّ الإجرامي للنظام الانقلابي؟

ويبقى القذافي هو المسؤول الأول والأخير.

لقد خلصت في الصفحات السابقة إلى أن أعوان الضابط معمر القذافـي وبقية أركان لنظام الانقلابـي والعناصر والفئات الأخرى التـي يتركّـب منها ذلك النظـام – باسـتثناء قلّة قليلة منهـا – تظلّ مسـؤولة عن جزء هام مـن الجرائم والتجاوزات التي وقعت بحقّ الشـعب الليبي علـى امتداد العقود الأربعة الماضيـة. قد يتفاوتون في نصيب كلٍّ منهم من هذه المسؤولية، ولكنّهم يظلّون مسؤولين عنها أمام التاريخ، وأمام الشعب الليبي وأمام القانون.

ومـــع ذلك فإنني أرى أن الإنصاف والعدل يفرضان علينا القول – في ضوء ما أشـــرت إليه آنفاً حول اســـتفراد القذافي بالسلطة والصلاحيات المطلقة التي أعطاها لنفســـه، والتدخّلات الســـافرة التي مارسها في كافة شؤون الدولة الليبية وشعبها – أنّ **المسؤولية الأولى والأساسـية والكاملة عن جميع هذه الجرائم والانتهاكات إنّما تقع على المدعوّ معمر القذافي.** أمّا مســؤولية أعوانه وبقية عناصر النظام الأخرى عنها، فهي مسؤولية **محدودة لا مطلقة.** وهي

لا تتجاوز ما يُعرف في القانون بمسؤولية "**التابع**" أو "**الأداة**".

ولا ينبغي في هذا السياق أن ننسى:

- أن معمــر القذافي وحده هو الذي أنشــأ هــذه الأجهزة واللجان والهياكل بمسمّياتها المختلفة.
- وأن معمــر القذافي وحده هو الذي حــدّد لهذه الأجهزة واللجان والهياكل مهامهــا واختصاصاتها ودليل عملها، كما وضع لها جداول أعمالها، وصاغ مقرّراتها وتوصياتها ونسبها إليها.
- وأن معمــر القذافي ذاته هو الــذي اختار أعضاء وعناصر هذه الأجهزة واللجان والهياكل وقام بتحريضها، بشــكل علني وخفي، علــى الإرهاب والقتــل والقمع، والقيام – باسم الثورة والشــعارات الثورية – بكافة الممارسات الظالمة الجائرة.
- وأن القذافــي – ولا أحد غيره – هــو الذي أطلق أيدي هــذه الأجهزة واللجان والهياكل للقيام بمهامها الإجرامية الإرهابيــة، ووضع تحــت تصرّفها جميــع الإمكانات والمستلزمات الضرورية.
- وأن القذافي – ولا أحد غيره – هو الذي أصدر إلى هذه

العناصر أوامر التكليف بتنفيذ مهامها الإجرامية. وهو الذي سعى دوماً للتغطية على هذه الجرائم، ولتقديم التبريرات لها، ولحماية مرتكبيها، بل لإجزال العطايا والمنح لهم.

هذه حقائق معروفة وثابتة، ويوجد عشرات، إن لم يكن مئات الشهود عليها، وهي تؤكّد بما لا يدع أيّ مجال للشك أن **الضابط معمر القذافي هو المسؤول الأول والأخير عن كل الجرائم والمظالم التي ارتكبت بحقِّ الشعب الليبي طوال سنوات النظام الانقلابي.**

ولن يغيّر من هذه الحقائق أو يقلّل من قيمتها وأهميتها:

- ادّعاء القذافي في مناسبات عديدة بأنه ليس بحاكم ولا ملك ولا رئيس. فالصلاحيات "الثورية" التي أعطاها القذافي لنفسه تتجاوز ما أعطته جميع الدساتير والقوانين لأي حاكم أو ملك أو رئيس.

- قدرة القذافي ونجاحه في إصدار جميع أوامره وتعليماته شِفاهاً ودون دليل مكتوب، أو نجاحه في تغييب وإخفاء أَدلّة وقرائن وشهود تورّطه وتدلّل على مسؤوليته، سواء أكانت هذه الأدلة والقرائن مادية أو بشرية. فالمعروف

أنّ جميع الحكام الطغاة ممّن هم على شـاكلة القذافي لا يعطون أوامر كتابية، كما أنّهم لا يتردّدون حتى في تصفية من يخشون أن يكونوا شهوداً يوماً ما على جرائمهم.

- ادّعـاء القذافي عدم علمه بما جرى من مظالم ومفاسـد وجرائم وتجاوزات طوال عقود نظامه الانقلابي.
- لقد قال الشاعر العربي منذ زمن بعيد:

إذا كنتَ لا تدري فتلك مصيبة

وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وحتى لو لم يكن القذافي يعلم بتلك المظالم والجرائم والتجاوزات، فهو يظلّ مسؤولاً عنها بحكم مبدأ "**مسؤولية الرئيس عن أعمال تابعيه**". وقد ورد على لسان الدكتور **فؤاد عبد المنعم رياض**[٤] خلال اللقاء الذي أجراه معه برنامج "**بلا حدود**" بقناة "**الجزيرة**" العربية في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٣ ما نصّه:

٤ الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض حاصل على الماجستير في القانون الدولي من جامعة كمبريدج ببريطانيا عام ١٩٥٣، وعلى الدكتوراه من جامعة باريس عام ١٩٥٤، وعمل أستاذاً للقانون الدولي في جامعات باريس، وكولومبيا، في الولايات المتحدة الأمريكية، وصنعاء وبيروت. وفي عام ١٩٩٥ اختارته الأمم المتحدة عبر الانتخاب كأحد القضاة التسعة للمحكمة الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب.

" هنـاك مبـدأ دولي حاسـم: وهـو أن الرئيس يُسـأل عـن أعمال تابعيـه، حتى لو لم يكن أصدر أوامـر وحتى لو لم يكن يعلم ... فـي خبرتـي العملية مـا لقيتش رئيس بيـدّي أوامر مكتوبـة أبداً، بيدّي إما أوامر شـفهية، يا إما يسـكت ويسيبهم يتصرّفوا دون أن يتدخّل، فحتى السـكوت يعتبر جريمة، وحتـى عدم العلم يعتبر جريمة، لأنّ الرئيس مفروض أن يعلم... "

إذن فقد انتهينا إلى **خلاصات ثلاث**:

أوّلها: أن ليبيـا تعيش، تحت الحكم الانقلابي الذي يقوده معمر القذافي، وضعاً مأساوياً كارثياً عزّ نظيره وانتفى تبريره.

ثانيها: أن إيصال ليبيا وشعبها إلى هذه الحالة المأساوية هو جريمة في غاية البشـاعة، بكل أبعادهـا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وسـواء أنظرنا إليها من منظور وطني أم قومي أم إنساني.

ثالثها: أن معمر القذافي هو المسؤول الأول عن وقوع هذه الجريمة الكارثة، مسؤولية أساسية وكلّية ومطلقة.

وفـي اعتقادي أن هنـاك نتيجتين منطقيتيـن تترتّبان على هذه الخلاصات:

الأولى: حقّ الشعب الليبي في المطالبة بمحاكمة الضابط معمر القذافي عن هذه الجريمة، أو هذا السجل من الجرائم.

الثانية: حقّ الشعب الليبي في اعتبار الضابط معمر القذافي غير مؤهّل لأن يكون طرفاً عند البحث في مستقبل ليبيا، أو حلّ مشاكلها القائمة.

ضرورة المطالبة بمحاكمة القذافي

قلنا من قبل إنّ لكلّ جريمة فاعلاً، كما أنّ لكلّ جريمة عقوبة.

وإن منطق الحقّ والعدل الأزليين يوجب ملاحقة الجاني أيّاً كان، وإلحاق القصاص العادل به، يستوي في ذلك أن يكون الجاني وضيعاً أم كبيراً، غنياً أم معدماً، حاكماً أم محكوماً، يتكلّم العربية أو العبرية أو اللاتينية أو غيرها من لغات الدنيا.

وفيما نعلم، فإنّ الضابط **معمر القذافي** هو في نظر الشعب الليبي - كما أوضحنا - **المتّهم الأول والرئيسي** بارتكاب هذه الجريمة التي حلّت بهم وببلادهم منذ الأول من سبتمبر ١٩٦٩، وهو المسؤول الأول والرئيسي عن إيصال ليبيا إلى هذه الحالة المأساوية الكارثية التي تحياها.

ومن ثمّ فإننا نحسب أن **المطالبة** بتقديم هذا القذافي إلى

القضاء العادل ومحاكمته عمّا جنته يداه هي **حقّ طبيعي ومشروع** للشعب الليبي تسنده جميع الشرائع السماوية والأرضية.

وإنّ هــذه المطالبــة هي حقّ عام لليبيّين كافــة. **ولا يملك أيّ شـخص أو فئـة منهـم الصفة التـي تخولـه للتنازل عن هـذا الحقّ تحت أيّ ظرف وبأيّ ذريعة وأي مبرّر.**

كمــا أنّ هذه **المطالبة** هي **ضـرورة وطنية حيويـة** إذا أردنا – نحن الليبيّين – صلاح أوضاع بلادنا على أسس صحيحة راسخة، ورغبنا في الحيلولة دون تكرار هذه المأســاة الكارثة مرّة أخرى في المستقبل.

ولا ينبغي لشعبنا، حتى وإن بدا الآن عاجزاً – في ظلّ الظروف الاقليميــة والدولية الراهنة – عن تحقيق هذا المطلب، أن يتنازل عنه أو أن يترخّص فيه.

قد يكون **لدول وشـعوب** أخرى حقوق وحســابات كثيرة مع القذافي ونظام حكمه، ومن حقّ هذه الدول أن تقرّر ما تشاء بشأن هذه الحقوق والحسابات وفقاً لمبادئها ومصالحها وظروفها، فهذا شأنها وحقّها.

أمّا بالنسبة لما اقترفه القذافي ونظام حكمه بشأن ليبيا وشعبها، ومحاسبة ومساءلة ومقاضاة ومعاقبة هذا النظام ورموزه عنها، فهذا

شـأن ليبيّ محض، وهو **حقّ** للشعب الليبي بكامله وحده، كما أنّه فضلاً عن ذلك **واجب** تقع أعباؤه على كاهل الشـعب الليبي وحده، ولا ينبغي لشعبنا أن يتوقع من أيّ أحد أو أيّ جهة غيره أن تضطلع بهذه المسؤولية نيابة عنه.

نعم، قد يكون من حقّ الشـعب الليبي أن يتوقّع من أشـقائه وجيرانه وبقية الأسرة الدولية، وبخاصّة تلك التي تظهر حدباً على قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة واهتماماً بمسيرة الديمقراطية فـي العالم، أن تتعاطف معه، وأن تناصر نضاله لرفع هذه المظالم والانتهاكات التي ارتكبها بحقه القذافي ونظامه الانقلابي، وأن تساند جهود شـعبنا في ملاحقة ومقاضاة ومعاقبة المسؤولين عنها، **ومع ذلك فإنّ هذه المهمة تبقى شأناً ليبيّاً بالدرجة الأولى والأساسية.**

وفي اعتقادي الخاص فإن أي دعوة **لإصلاح الأوضاع السياسـية القائمة في ليبيا لا تتضمن مطلب تقديم العقيد معمر القذافي إلى القضاء والمحاكمة عن جرائمه، هي دعوة قاصرة ومتجنية ولا تلبي المطالب الحقيقية للشعب الليبي في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه. وليس لمثل هذه الدعوة من مآل سـوى الفشل، فضلاً عن طعن مسيرة شعبنا نحو العدل والحرية والتقدم.**

القذافي ليس، ولن يكون، جزءاً من الحل

النتيجة الثانية المترتّبة على اعتبار القذافي مسؤولاً عن هذه الحالة المأساوية التي بلغتها أوضاع ليبيا، **هي إسقاطه وإسقاط أبنائه كطرف عند محاولة البحث عن حلّ للواقع الكارثي الذي تحياه ليبيا والتفكير في مستقبلها:**

- فالقذافي هو سبب المشكلة القائمة في ليبيا، ومن ثم فلا يمكن أن يكون هو، أو مقولاته وأفكاره، أو رموز نظامه المتورطة، بمن فيهم أبناؤه، جزءاً من الحلّ لهذه المشكلة.
- أن القذافي غير جدير بأن يُحاور، وغير مؤهّل لأن تُوجّه إليه أيّة مطالبات ومناشدات بإحداث إصلاحات أو تغييرات في نظام الحكم.
- أن القذافي استنفد – بعد أربعة عقود في الحكم – كل الفرص التي يمكن أن تُعطى لأي حاكم كي يجرّب على شعبه أفكاره و نظرياته ومشروعاته "الثورية" وبرامجه "الإصلاحية ".

وإن من واجب الشعب الليبي، ومن حقّه أيضاً، أن يصرَّ على هذه القناعات وهذه النتائج لمواجهة مستجدّات الوضع الراهن لقضية بلاده.

وإن من حقّ الشعب الليبي وواجبه أن يذكّر القذافي ومن يدعو إلى استمرار نظام حكمه، أو من يدعو لأن نُورّث كالأنعام والسائمة لأحد أبنائه:

- أن الضابط القذافي لم يكن أحد أبطال استقلال ليبيا.
- ولم يكن حتى نجلاً لأحد أبطال هذا الاستقلال.

وإنّ من حقّ شعبنا ومن واجبه أن يذكّر هؤلاء جميعاً:

- أن الضابط القذافي ليس سوى متآمر ومغتصب للسلطة.
- وأن هذا الضابط لم يجرؤ يوماً على ترشيح نفسه في انتخابات عامة، ولم يستند وجوده في الحكم يوماً إلى شرعية دستورية، أو رضى شعبي حقيقي.

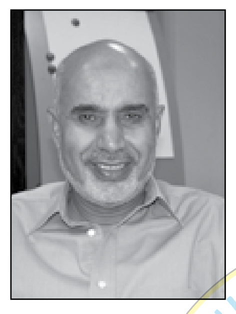
وإنّ من حقّ شعبنا ومن واجبه أن يقول لهؤلاء جميعاً وبأعلى صوته:

- سواء أكان الضابط القذافي مخبراً لدى مخابرات العهد الملكي، أم لم يكن؛
- وسواء أكان عميلاً صنيعة لجهة أجنبية، أم لم يكن؛
- وسواء أكان "أخواله"، كما يقول بعض معارضيه، يهوداً أم لم يكونوا؛

- وسواء أكان هو مؤلّف "**الكتاب الأخضر**" أم لم يكن؛ ألا تكفيه أربعون سنة كاملة من إخضاع ليبيا لإرادته وعبثه وتخلفّه؟ وإذا كان بمقدوره أن يجلب لليبيا وشعبها **أيّ خير**، فما الذي منعه حتى الآن من جلبه؟ ولِمَ انتظاره كلّ هذه العقود؟!

وإذا كان ما جلبه هذا القذافي على ليبيا حتى الآن ليس سوى **الشرور**، بكلّ أنواعها وسبلها، أليس من حقّ أبناء شعبها أن يقولوا له كفانا من شرورك ومن "جنّتك" التي ظللت تزعم أنّك "تريد أن تأخذهم إليها بالسلاسل".

ولله الأمر من قبل ومن بعد.



المؤلف في سطور

- من مواليد مدينة بنغازي بليبيا عام ١٩٤٠ .
- نال شهادة التوجيهية عام ١٩٥٨ ، وكان ترتيبه الأول على مستوى المملكة.
- تخرج من كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية عام ١٩٦٢ بتقدير ممتاز مع درجة الشرف الأولى، وعُيّن معيداً بالكلية ذاتها.
- أكمل دراسته العليا ببريطانيا عام ١٩٧١ ، وحصل على زمالة جمعية المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز، وعضوية جمعية خبراء الضرائب ببريطانيا.
- عُيّن عام ١٩٧١ أستاذاً محاضراً بكلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية، كما انتدب وكيلاً لها.
- عُيّن عام ١٩٧٢ رئيساً لديوان المحاسبة (بدرجة وزير) وبقي في هذا المنصب حتى أواخر عام ١٩٧٧ .
- عُيّن عام ١٩٧٧ سفيراً بوزارة الخارجية الليبية، ثم عُيّن عام ١٩٧٨ سفيراً لليبيا لدى جمهورية الهند حتى عام ١٩٨٠ .
- أعلن عام ١٩٨٠ استقالته من منصبه كسفير بوزارة الخارجية وانضمامه إلى المعارضة الليبية في الخارج في سعيها للإطاحة

بنظام القذافي، وإقامة بديل وطني دستوري ديموقراطي.

- شارك عام ١٩٨٠ في تأسيس الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وانتخب من قبل المجالس الوطنية للجبهة خلال السنوات ١٩٨٣ ، ١٩٨٥ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٥ أميناً عاماً لها.
- استقال عام ٢٠٠١ من قيادة الجبهة، وخصص جلّ وقته واهتمامه للبحث والتدوين والعمل الأكاديمي.

كتب صدرت للمؤلف

- **تطبيقات عملية في المحاسبة المالية** (مع أحمد محمود عبد السلام المكي) – ١٩٦٤ .
- **كيف خرب القذافي خزانة ليبيا – ١٩٨٠ .**
- **كيف خرب القذافي اقتصاد ليبيا – ١٩٨٠ .**
- **ماذا جرى لأماني الشعب الليبي ووعود انقلاب سبتمبر؟ – ١٩٩٤ .**
- **صور من واقع الشعب الليبي في مجال حقوق الإنسان في ظل انقلاب سبتمبر – ١٩٩٤ .**
- **سجل بأسماء شهداء وضحايا القتل والاغتيال السياسي في ظل انقلاب سبتمبر – ١٩٩٤ .**
- **صور من واقع الشعب الليبي – في مجال المشاركة السياسية – (في ظل انقلاب سبتمبر) – ١٩٩٤ .**

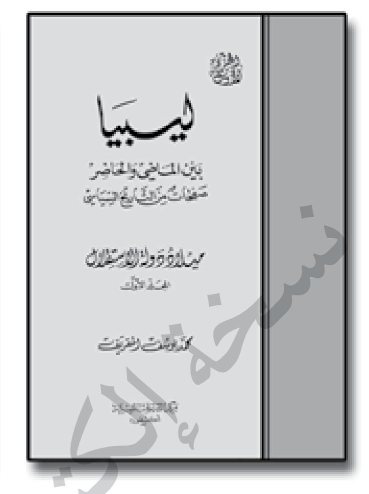
- **تقرير انتهاكات حقوق وحريات الإنسان الليبي في ظل النظام الانقلابي، سبتمبر ١٩٦٩ - ديسمبر ١٩٩٨،** (المحرر الرئيسي مع آخرين) - ١٩٩٩ .
- **ليبيا بين الماضي والحاضر: صفحات من التاريخ السياسي،** أربعة مجلدات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧ .
- **ليبيا من الشرعية الدستورية الى الشرعية الثورية - ٢٠٠٨ .**
- **انقلاب بقيادة مخبر - ٢٠٠٩ .**
- **جرائم اللجان الثورية في ليبيا: من المسؤول عنها؟ - ٢٠٠٩ .**
- **انقلاب القذافي: الدور الإسرائيلي - ٢٠٠٩ .**
- **البليونير الفقير - ٢٠١٠ .**

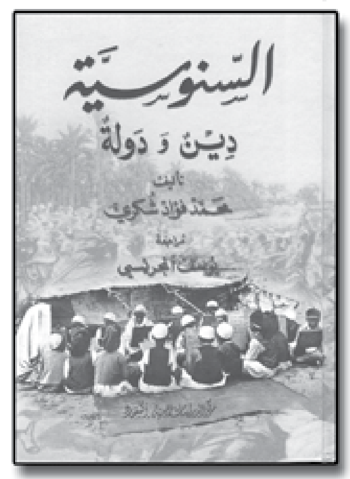
تحت الإعداد:

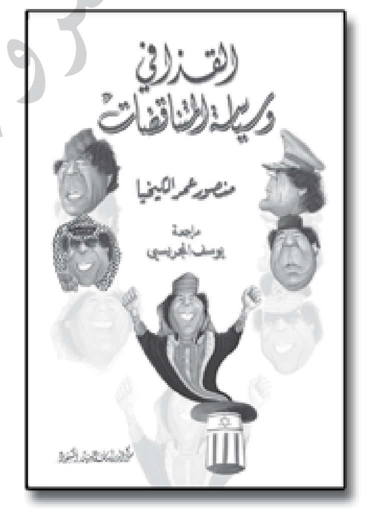
- **واقعة انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ .**
- **انقلاب القذافي: الحماية الناصرية.**

صدر عن

مركز الدراسات الليبية أكسفورد









صدر عن

مركز الدراسات الليبية أكسفورد



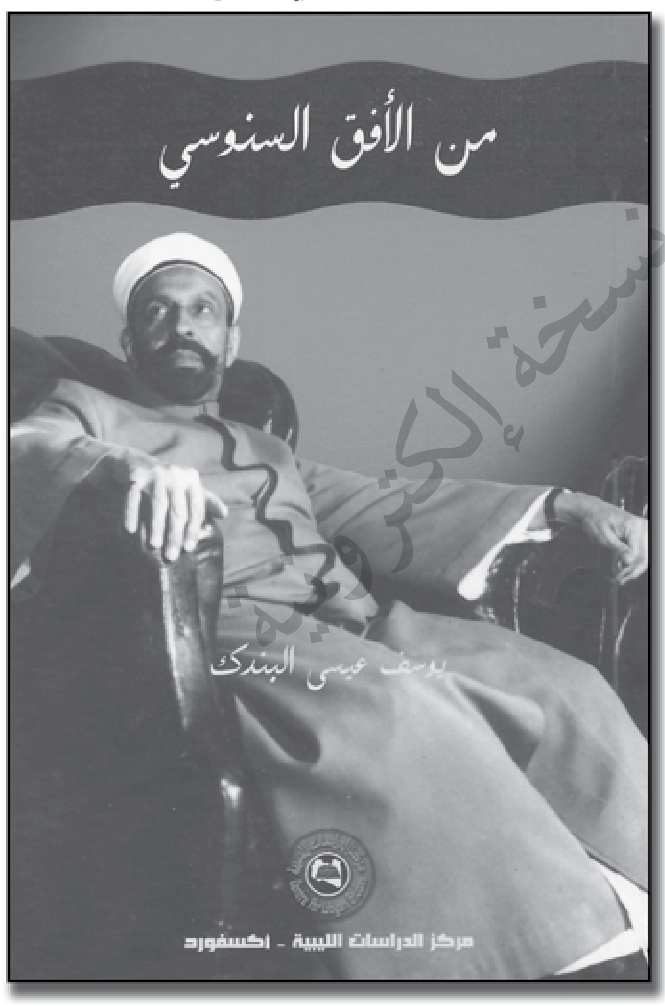






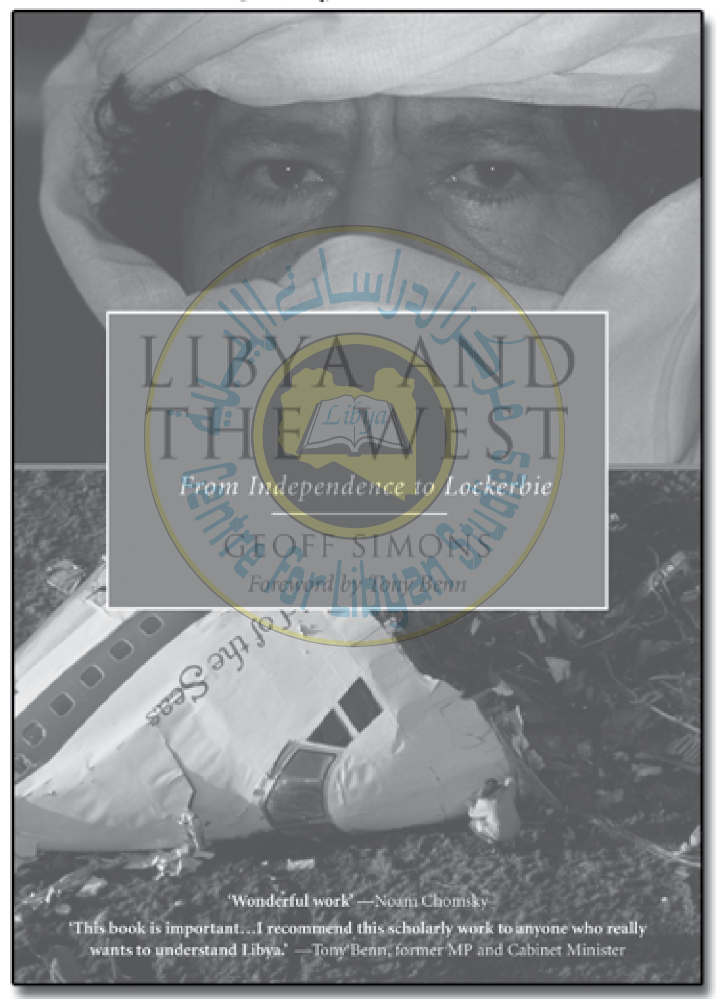
صدر عن

مركز الدراسات الليبية أكسفورد



صدر عن

مركز الدراسات الليبية أكسفورد



يصدر قريباً عن

مركز الدراسات الليبية أكسفورد




مركز الدراسات الليبية
Libya
Centre for Libyan Studies

al-Qaddafi wa ma’sat Libya

Mohamed Yousef Al–Magariaf



Centre for Libyan Studies–Oxford



مركز الدراسات الليبية
Libya
Centre for Libyan Studies

Qaddafi and the tragedy of Libya

Mohamed Yousef Al–Magariaf

First published in Great Britain 2010 by the
Centre for Libyan Studies
Suite 220
266 Banbury Road
Summertown
Oxford OX2 7DL

A full CIP record of this book is available from the British Library

ISBN 978-1-907187-14-8

